مجلس الأمن

السنة الخامسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٢٩٩**

الجمعة، ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٠، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد تاكاسو	(اليابان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سفرونكوف
	أوغندا	السيد موغيروا
	البرازيل	السيد نينا
	البوسنة والهرسك	السيد فوكا زينوفيتش
	تركيا	السيد غومروكسو
	الصين	السيد لونغ تسو
	فرنسا	السيدة دومون
	غابون	السيد أونانغا نديايي
	لبنان	السيد عساف
	المكسيك	السيد موراليس باربا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هارفي
	النمسا	السيد لوتيروتير
	نيجيريا	السيد أدامو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دونيغان

جدول الأعمال

بناء السلام بعد انتهاء النزاع

رسالة مؤرخة ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة (S/2010/167)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

الرجاء إعادة الاستعمال

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي أرمينيا وبنغلاديش ونيبال، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند دون أن يكون لهم الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة في الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل ممثلو البلدان المذكورة آنفا المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كوستاريكا.

السيد ميرناندیث – ميليان (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): تتشرف كوستاريكا بأن تتكلم بوصفها رئيسة شبكة الأمن البشري، بالنيابة عن أعضاء الشبكة، وهم النمسا وكندا وشيلي وكوستاريكا واليونان وأيرلندا ومالي والنرويج وسويسرا وتايلند وسلوفينيا، بالإضافة إلى جنوب أفريقيا بصفة مراقب.

ونود أن نشكركم، سيدي الرئيس، وأن نشكر وفدكم على تنظيم هذه المناقشة في الوقت المناسب بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة لإنشاء هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام، وهي تذكرنا بأهمية اتباع نهج متكامل بالنسبة لمجمل مفهوم بناء السلام من أجل تحقيق قدر أكبر من الوضوح والاتساق. كما أننا نرحب بحضور مختلف الوزراء معنا اليوم، وببيانات الأمين العام ورئيس لجنة بناء السلام والمدير العام للبنك الدولي.

وتود شبكة الأمن البشري أن تغتنم هذه الفرصة للتأمل في الإنجازات والثغرات القائمة والأولويات في جهودنا لبناء السلام من وجهة نظر الأمن البشري.

وقد شهدنا خلال السنوات القليلة الماضية كيف أن القرارات داخل منظومة الأمم المتحدة قد أخذت بشكل متزايد منظور بناء السلام في الاعتبار. وقد سلمت الأمم المتحدة بأن منع تجدد الصراعات يتجاوز مجرد تنفيذ أي اتفاق سلام، وأن استراتيجية مبكرة لبناء السلام لا غنى عنها من أجل دفع عجلة التنمية وتهيئة ظروف مؤاتية للسلام المستدام. وكان التعبير المؤسسي لتلك القناعة هو إنشاء لجنة بناء السلام في عام ٢٠٠٥.

وما زال تعزيز فعالية جهودنا الجماعية لبناء السلام هو أحد أكبر التحديات أمام الوفاء بوعود عام ٢٠٠٥.

ويسهم تقرير الأمين العام عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب انتهاء الصراع مباشرة إسهاما مفيدا في مناقشاتنا بشأن هذه المسألة.

ويجب أن نستمر في تعزيز نهج متزامن ومتكامل لحفظ السلام وبناء السلام. وينبغي ألاّ يعتبر بناء السلام بعد الآن المرحلة الأخيرة في استراتيجية الخروج لدى عمليات حفظ السلام. فعلى النقيض من ذلك، تُكلف بعض عمليات حفظ السلام الآن ببناء السلام. وتدعو شبكة الأمن البشري إلى إدراج أنشطة بناء السلام في جميع العمليات، ابتداء من المراحل الأولى، أي في صياغة البعثات والتخطيط الاستراتيجي لها. وينبغي أن تكون هناك أيضا اتصالات منتظمة وتنسيق متواصل بين إدارة عمليات حفظ السلام، والأجهزة داخل هيكل بناء السلام، والوكالات الوطنية المعنية.

وكما ورد في تقرير الإبراهيمي،

”وعندما تدخل عمليات السلام المعقدة إلى الميدان، تكون مهمة حفظة السلام التابعين لها هي الحفاظ على بيئة محلية آمنة من أجل بناء السلام، وتكون مهمة بناة السلام هي دعم التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تخلق بيئة آمنة تدعم نفسها.“ (S/2000/809, para.28)

ومن منظور الأمن البشري، تؤمن الشبكة بأن تعزيز قدرة السلطات المحلية أمر أساسي لتلبية الاحتياجات الأساسية لشعوبها.

وفيما يتعلق بقدرات الأمم المتحدة في مجال بناء السلام، ترى الشبكة أنه من الهام تعزيز الهيئات التي يتكون منها هيكل بناء السلام، وهي، لجنة بناء السلام، ومكتب دعم بناء السلام وصندوق بناء السلام. وفي ذلك الصدد، نتطلع إلى المناقشات بشأن توسيع نطاق مجموعة الخبراء والمتطوعين المدنيين للنشر السريع لدى تقديم المساعدة في مهمات بناء السلام. وتشمل هذه الواجبات إصلاح قطاع الأمن، وتعزيز المؤسسات وتقوية النظم القضائية – وهي الأنشطة التي تعتمد على التعاون الجيد بين الأطراف الفاعلة العسكرية والمدنية. ونتطلع كذلك إلى توصيات استعراض القدرة المدنية للأمم المتحدة.

ولتعزيز بناء السلام، هناك حاجة إلى تقديم المزيد من المساعدة الفنية والقانونية والمالية لتعزيز المؤسسات الديمقراطية الوطنية والحوكمة على أساس الاستراتيجيات السليمة والموجهة للعمليات. ويعتمد الاستقرار السياسي إلى حد كبير على مشروعية تلك المؤسسات ومصداقيتها وسلامتها وشفافيتها، لا سيما في مجالات مثل الأمن والعدالة والانتخابات.

وإصلاح قطاع الأمن عنصر حاسم في عملية الاستقرار والتعمير. وإذ نسلم بأنه ليس هناك نموذج حصري لإصلاح قطاع الأمن، فإننا متأكدون أن هدف الأمم المتحدة القائم المتمثل في إصلاح قطاع الأمن سيسهم إسهاما قيّما في دعم الدول والمجتمعات لدى إنشاء مؤسسات أمنية فعالة وشاملة وتخضع للمساءلة. وتشجع شبكة الأمن البشري العمل الذي قامت به فرقة العمل المشتركة بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة والمعنية بإصلاح قطاع الأمن بصفتها الآلية التي تكفل إيجاد نهج واسع النطاق ومتسق كجزء من ولايات كل كيان من كيانات المنظمة. وفضلا عن ذلك، نؤيد الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة في حشد الدعم الدولي المنسق والشامل للبرامج الوطنية لإصلاح قطاع الأمن.

إن دعم تعزيز وملكية مؤسسات العدالة الوطنية مسألة أساسية لبناء قدرة الدول على تسوية النزاعات بالوسائل السلمية. ويمكن دعم ذلك بواسطة آليات العدالة الانتقالية غير القضائية، مثل المدعين العامين، ولجان الحقيقة، وتعويض الضحايا، والإصلاح المؤسسي ولجان حل النزاعات في مرحلة ما بعد التشرد بسبب الممتلكات والأراضي. وينبغي القيام بذلك مع أخذ الإطار الوطني في الاعتبار. فآليات مثل هذه يمكن، في نهاية المطاف، أن تسهم في زيادة المساءلة وتعمل على تيسير تعزيز السلام والاستقرار.

وفي مجتمعات ما بعد الصراع، تعتبر الانتخابات أيضا عنصرا رئيسيا للملكية الوطنية في إعادة بناء الدولة. وينبغي إدراج المساعدة الانتخابية، حسب الاقتضاء، بصفتها عنصرا هاما في الاستراتيجية الشاملة لبناء السلام. لقد راكمت الأمم المتحدة خبرة قيّمة في تقديم المساعدة للدول الأعضاء التي طلبت المساعدة في تيسير الانتقال الديمقراطي المطرد. وفي هذا الصدد، فإن دور المجتمع الدولي ودعمه أمران أساسيان لكفالة عملية ملائمة لبناء السلام.

إن عمليات بناء السلام فرصة لإعادة بناء العلاقات الاجتماعية. وينبغي لنماذج التنمية الاجتماعية – الاقتصادية

وخطط السياسات العامة أن تعزز الاستقرار الاجتماعي من خلال حماية حقوق الإنسان ومشاركة كل فرد من الأفراد والفئات الاجتماعية. وتعزيز الاندماج الاجتماعي هام أيضا بالنسبة للحوار السياسي والمصالحة الوطنية والتعايش السلمي للمجتمعات التي لديها الكثير من الاستياء والمظالم في مرحلة ما بعد الصراع. وزيادة التمويل ضرورية لدعم برامج إعادة إدماج الأشخاص المشردين داخليا ودعم اللاجئين، وكذلك لبرامج نزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم. وفضلا عن ذلك، ينبغي الإقرار بضرورة تقديم المساعدة للضحايا.

ويشكل الفقر المدقع وعدم المساواة تهديدا لتعزيز السلام. ومن شأن تعزيز الاستثمار في برامج الأجل القصير والمتوسط والطويل أن يسهم في إنعاش الاقتصادات وإيجاد فرص العمالة، وكذلك تقليص الخطر الاجتماعي الذي تتعرض له الفئات الضعيفة ويُساعدها على أن يكون لديها ثقة أكبر في عملية السلام. ومن الهام أن نكفل استجابة برنامجية ملائمة ذات نهج يركز على الإنسان، ومساعدة الحكومات الضعيفة التي تواجه صعوبات في توفير الوصول إلى الخدمات الأساسية، وتجنب خطر تجدد ظهور أوجه الضعف المزمنة. وتعتبر مجالات الصحة والتعليم ذات أهمية استراتيجية لضمان تحقيق مكاسب السلام في أسرع وقت ممكن.

وترحب شبكة الأمن البشري بالعمل الذي تقوم به لجنة بناء السلام من خلال التشكيلات القطرية المخصصة لتشمل النساء والشباب في عمليات بناء السلام. وتود الشبكة أن تبرز الحاجة إلى إدراج المنظور الجنساني وتعزيز مشاركة المرأة على قدم المساواة في أنشطة بناء السلام بينما تأخذ في الاعتبار مصالحهن واحتياجاتهن المحددة. ولقد تم الاعتراف بأن تمكين وإشراك النساء والشباب عنصران هامان في نجاح أية استراتيجية لبناء السلام، نظرا لما يتمتعون به من إمكانات لاستعادة النسيج الاجتماعي.

وأخيرا، نود أن نسلط الضوء على عمل لجنة بناء السلام وجهودها في إقامة تحالفات وتوسيعها بين منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية والمانحين والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وستسهم أوجه التآزر في وضع رؤية مشتركة دعما لعمليات بناء السلام بصورة متسقة وشاملة واستراتيجية. ونتطلع إلى الاستعراض القادم لعمل لجنة بناء السلام، الذي يقوم بتيسيره الممثلون الدائمون لكل من أيرلندا والمكسيك وجنوب أفريقيا. ونتطلع أيضا إلى المناقشة الهامة بشأن كيفية تحسين عمل اللجنة وزيادته. وستتيح تلك المناقشة فرصة قيّمة لتقييم النتائج والنظر في الدروس المستفادة وتعزيز عمل اللجنة وعلاقتها مع أجهزة ووكالات الأمم المتحدة الأخرى. وندعو مجلس الأمن إلى زيادة استخدام مشورة لجنة بناء السلام في مداولات المجلس بشأن الحالات ذات الصلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

السيد ماشابابي (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على تنظيمكم هذه المناقشة الهامة بشأن بناء السلام بعد انتهاء الصراع. وهذه المناقشة ملائمة وتنعقد في وقت تقوم فيه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة باستعراض لجنة بناء السلام. وفي ذلك الصدد، ستكون آراء الدول الأعضاء حاسمة ونحن نمضي بهذه المناقشات قدما.

واسمحوا لي أيضا أن أرحب بحضور الأمين العام ووزراء خارجية كل من اليابان وأفغانستان والبوسنة والهرسك، ووزير الدفاع في سيراليون ووزير العدل في تيمور - ليشتي، ومشاركتهم هذا الصباح في هذه الجلسة الهامة.

وتود جنوب أفريقيا أن تعلن تأييدها للبيان الذي سيدلي به سفير بنغلاديش بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

قيام الجمعية العامة ومجلس الأمن كليهما بتأسيس لجنة بناء السلام قبل خمس سنوات تقريبا كان خطوة في الاتجاه الصحيح سعيا إلى مواجهة التحديات التي تصطدم بها جهود البلدان الخارجة من الصراع لمنع الوقوع من جديد في براثن الصراع. وبالتالي فإن الدور الحاسم لبناء السلام يكمن في توطيد المكاسب المحققة نتيجة لعملية السلام وفي منع الانتكاسة إلى الصراع على حد سواء.

وترى جنوب أفريقيا أن عمليات حفظ السلام تؤدي دورا هاما في الجهود المبكرة لبناء السلام وأنها ينبغي بالتالي أن توجد البيئة المواتية لترسيخ أسس التنمية المستدامة وسيادة القانون والحكم الرشيد. ومن ثم ينبغي النظر إلى حفظ السلام وبناء السلام كعمليتين مترابطتين ومتسلسلتين. والمطلوب هنا نهج متكامل يشمل أنشطة بناء السلام المبكرة أثناء مرحلة بدء بعثات حفظ السلام لإحلال السلام وصونه وإدامته. وهذا سيكفل جني ثمار السلام في وقت مبكر، الذي يعتبر حاسم الأهمية لاستدامة عملية السلام وتوطيدها. وفي هذا الصدد تضطلع بعثات السلام المتكاملة بدور بالغ الأهمية في زيادة تأثير استجابة الأمم المتحدة في الميدان إلى الحد الأقصى.

تجربتنا في بعثات السلام الأفريقية علمتنا أن اتفاقات السلام وحدها لا تكفي لجلب الاستقرار للبلد وأن إجراء انتخابات ناجحة لا يكفل بحد ذاته الاستقرار على الأمد البعيد. وتشكل الاتصالات الفعالة والحوار الشامل بين العناصر الوطنية والسكان المدنيين عوامل حاسمة في بناء الثقة في عملية السلام.

وتؤمن جنوب أفريقيا بأن نجاح بناء السلام يجب أن يرتبط مباشرة بنتائج قابلة للقياس ونجاحات ملموسة في الميدان. وهذه ينبغي أن تشمل تحسين الظروف الاجتماعية – الاقتصادية والأمنية. أما والأمر كذلك، فإن الأولويات في بيئة ما بعد الصراع ينبغي أن تتمركز حول أربع ركائز أساسية للتعمير فيما بعد الصراع هي: إصلاح القطاع الأمني، والتنمية الاجتماعية – الاقتصادية، والعدالة والمصالحة، والحكم الصالح والنظام التشاركي الشامل للجميع.

إن بناء السلام لن يحالفه النجاح ما لم يتم بمشاركة الحكومات المعنية؛ فهو لا يمكن القيام به بالنيابة عن الحكومة أو بالنيابة عن البلد. وبالتالي فإن التملك الوطني يجب كفالته بإقران أنشطة بناء السلام بالأولويات الوطنية للحكومة المعنية. وهذا باعتقادنا سيكفل التملك واستدامة العملية على الأمد البعيد.

في أغلب الأحيان تواجه البلدان الخارجة من الصراع تحدي انعدام أو قلة الموارد اللازمة لبرامج التعمير والتنمية الفورية. وإن كفالة حشد موارد كافية لمساعدة هذه الدول الضعيفة تعتبر استثمارا هاما في الاستقرار واستدامة عملية السلام على الأمد الطويل. وما فتئ المجتمع الدولي يبدي استعداده للمساهمة بسخاء في جهود حفظ السلام؛ ومما يتسم بالأهمية نقل ذلك الالتزام إلى مرحلة بناء السلام فيما بعد الصراع أيضا. ويتعين على المجتمع الدولي أن يتجنب وضع البلدان الخارجة لتوها من الصراع في الموقف الحافل بالتحديات المتمثل في الانتقال من عملية حفظ سلام جيدة التمويل إلى عملية بناء سلام ضعيفة التمويل.

ومن الأمور بالغة الأهمية في هذا الصدد تصميم آليات تمويل تكفل توفر موارد كافية ومستدامة للبلدان الخارجة من الصراع. وبالتالي فإن الدعم المالي المرن من المانحين يتسم بأهمية حاسمة للسماح للدول الخارجة من الصراع بأن تتعامل مع الطائفة الكبيرة المتنوعة من التحديات التي تواجهها. ومهما قلنا لن نغالي في التشديد على دور

المؤسسات المالية الدولية في الاعتراف بالحاجات الفريدة للبلدان في مرحلة ما بعد الصراع وعلى دورها في توفير التمويل المرن.

في الختام، يرى وفدي أن استعراض لجنة بناء السلام سيتيح فرصة أخرى للمجتمع الدولي، وللأمم المتحدة بصورة خاصة، للتأمل في هذه التحديات حتى يمكنهما معالجة بناء السلام بطريقة أكثر تكاملا وشمولية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كوريا.

السيد بارك إن – كوك (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود بداية أن أعرب عن تقديري لوزير الخارجية الياباني أوكادا والسفير الياباني تاكاسو، في رئاسة مجلس الأمن، على عقد هذه المناقشة الحسنة التوقيت جدا حول بناء السلام فيما بعد الصراع.

يؤدي بناء السلام فيما بعد الصراع دورا حاسما لمصلحة البلدان في مرحلة الانتعاش بعد الحرب، من حيث إنه يرمي إلى الحفاظ على النتائج المحققة بعد انتهاء الأعمال القتالية ويعمل على منع اندلاع الصراع من جديد. لقد أسسنا لجنة بناء السلام قبل خمس سنوات ليتسنى لتلك البلدان أن تحقق الانتقال بسلاسة من حالة الصراع إلى حالة التعمير والتنمية. إلا أن لجنة بناء السلام واجهت عددا من الصعوبات في تحقيق أهدافها بسبب نقص الموارد المالية والبشرية، وكذلك بسبب أوجه القصور الكامنة في حقيقة أنها ليست لديها ولاية شاملة ولا طريقة عمل متكاملة. وفي ظل هذه الحالة أود أن أشاطر المجلس بعضا من أفكاري حول المسائل المتصلة ببناء السلام.

أولا وقبل كل شيء يلزمنا أن نفحص عن كثب طريقة تأمين الموارد المالية ومخصصات الميزانية المعتمدة بصورة فعالة. وقد تشرفت مؤخرا بزيارة سيراليون كعضو في لجنة بناء السلام لاستعراض مساعي بناء السلام هناك. وأسعدني أثناء الزيارة أن أرى التقدم الملموس الذي تحقق في عدد من المجالات. وأثار إعجابي التنسيق بين رئيس التشكيلة القطرية، ومقره هنا في نيويورك، والممثل التنفيذي للأمين العام في تأدية دور تقديم خدمة متكاملة كرئيس موحد لتواجد الأمم المتحدة في الميدان. غير أنني تفاجأت بمعرفة أن الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين لسيراليون لم ترد منه أي مساهمات باستثناء ما قدمته كندا. والأحوال مشابهة في التشكيلات القطرية الأخرى حيث لا توجد أموال متاحة من الصناديق الاستئمانية سوى تلك المقدمة من صندوق بناء السلام. إن مخصصات الميزانية لا يمكن إعادة تخصيصها لتلبية الاحتياجات المتغيرة والمتطورة.

وفي موضوع ذي صلة، تعتبر الأموال المخصصة لبناء السلام ضئيلة جدا مقارنة بشتى الموارد المالية المخصصة لعمليات حفظ السلام. ولما كان صندوق بناء السلام يمول على أساس طوعي، بينما تشكل ميزانية حفظ السلام جزءا لا يتجزأ من ميزانية الأمم المتحدة، فلا يمكن الجمع بين الاثنين أو إعادة توجيه أموال أي منهما إلى الآخر. وهكذا ينبغي لنا أن نضع في الحسبان أن الأموال المستخدمة في بناء السلام تتدفق مباشرة إلى البلد المضيف وتتمخض عن فائدة اقتصادية أيضا. وفي ظل هذه الحالة، فإنني أرجو أن يتسنى استعراض تلك المسألة من المنظور الأوسع لإصلاح منظومة الأمم المتحدة الشامل.

أخيرا، فيما يتصل بالعلاقة بين حفظ السلام وبناء السلام، ثمة اعتقاد مضلل شائع بأن العمليتين يجب الاضطلاع بهما بالتسلسل، بأن تبدأ أنشطة بناء السلام حيثما تنتهي أنشطة حفظ السلام. لكن من الواضح أن أعمال بناء السلام لا يمكن أن تبدأ فجأة في غياب جهود حفظ السلام المستدامة. وبدلا من ذلك، ينبغي متابعة أنشطة

العمليتين في مسارين موازيين إلى حين استعادة الأمن وسيادة القانون إلى مستوى مناسب.

وتشعر بعض البلدان المرشحة التي تراودها الرغبة في إنشاء تشكيلة قطرية جديدة للجنة بناء السلام بالقلق من أن الشروع في عملية بناء السلام سيؤدي تلقائيا إلى انسحاب عمليات حفظ السلام أو إلى تسريعه. ولتبديد مشاعر القلق تلك، يمكننا أن ننظر في إمكانية أن نوفر للقوات المحلية التدريب العسكري وتدريب الشرطة على الأمدين القصير والمتوسط، بالاقتران بجعل انسحاب قوات حفظ السلام يمتد فترة أطول، بهدف التخفيف من المخاوف حول العملية وتيسير الانتقال السلس.

وفيما يتصل بالاتساق والترابط بين المجالات المنفردة للسياسة العامة أود أن أبين أننا نحتاج إلى تحديد مجالات السياسة العامة المنفردة وتحديد أولوياتها قبل التكلم عن المسائل المتصلة باتساقها وترابطها.

لا بد من مواصلة وضع ولاية لجنة بناء السلام، حتى تمكن من توفير مبادئ توجيهية شاملة وملموسة بدرجة أكبر. وعلينا تحديد مجالات الأولوية لبناء السلام عموما، وإذا أمكن، تحديد الجزء الذي ينبغي تخصيصه من الموارد المتوافرة لكل مجال من مجالات الأولوية هذه. وحيث أن حلا واحدا لن يناسب كل الحالات، ستكون هناك حاجة لوضع حلول معينة لبلدان محددة، لكننا نحتاج إلى نوع من أدوات القياس لنسترشد بها.

وأود أن أشدد على ضرورة تحسين التنسيق في عمل المجلس والجمعية العامة واللجنة التنظيمية التابعة للجنة بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام، كي تعزز بعضها البعض بطريقة فعالة وديناميةومتناغمة. وفي هذا الصدد، يحدوني وطيد الأمل في أن نتوصل إلى نتائج ملموسة في عملية استعراض لجنة بناء السلام في وقت لاحق هذا العام، ليصبح لدينا صورة أوضح عن المهام التي تنتظرنا ونمضي قدما في مسار عمل ملموس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد عبد العزيز (مصر): أود أن أعبر عن تقدير وفد مصر لجهود اليابان ولجهودكم الشخصية، خلال رئاستكم لمجلس الأمن لشهر نيسان/أبريل، في الدعوة لهذه المناقشة العامة حول موضوع من أكثر المواضيع اتصالا بقدرة المجلس على صون السلم والأمن الدوليين، وهو موضوع بناء السلام بعد انتهاء النزاع. كما أود أن أعبر بصفتي رئيس حركة عدم الانحياز عن تأييدي لما سيرد في بيان الممثل الدائم لبنغلاديش، منسق الحركة بشأن هذا الموضوع الهام.

لقد شهدت السنوات الماضية تطوراً غير مسبوق في مجال بناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع من خلال منظومة متكاملة أنشأتها الجمعية العامة لكي تقوم بدورها المحوري في تنسيق الجهود الأممية لبناء السلام في هذا المجال الهام. ومن هذا المنطلق تقدم مصر دعمها الكامل لجهود بناء السلام في الأمم المتحدة من خلال الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام، التي أصبحت أنشطتها تكتسب أهمية متزايدة انطلاقا من خبراتها المكتسبة على مدار سنوات عملها الماضية ودورها الهام في تنسيق الجهود الدولية والأممية لمنع إعادة انزلاق الدول الخارجة من الصراع مرة أخرى إلى مرحلة الصراع.

إن محور المناقشات حول بناء السلام يتصل بالعديد من المجالات. فمن ناحية، لا يمكن الحديث عن صون السلم والأمن الدوليين دون التأكيد على محورية عملية الإصلاح الأمني بشقيه العسكري والاجتماعي، ولا تجدي جهود نزع الأسلحة وتسريح المقاتلين وإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم دون توفير الاحتياجات التنموية والاجتماعية والاقتصادية اللازمة

لإنجاح هذا الجهد، فضلاً عن ضرورة توافر العوامل الرئيسية المساعدة على ضمان السلام، ومنها الحوار الوطني الشامل، والعدالة الاجتماعية، ونزاهة القضاء واستقلاليته، وسيادة القانون. وينبغي أن يتزامن ذلك كله مع بداية عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة بشكل يقوم على استراتيجيات وأولويات تضعها الدول الخارجة من الصراع.

ومن هذا المنطلق، اختفت الخطوط العريضة التي كانت تحدد سابقاً مراحل التعاقب والتداخل بين عمليات تسوية الصراعات وحفظ السلام، وبناء السلام بعد انتهاء الصراع والتنمية المستدامة، ومدى التداخل والتزامن المطلوب بين تلك المراحل الثلاث من عمل الأمم المتحدة، ودور الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة في التعامل معها في إطار من التكامل الهادف إلى تحقيق الشمولية.

وارتفعت مؤخراً وتيرة الأصوات المطالبة ببدء عمليات بناء السلام بالتوازي مع عمليات حفظ السلام، ومصر ترى أهمية دراسة هذا التوجه بقدر كبير من الحذر لضمان ألا يكون الهدف من ذلك هو توفير النفقات وإنما بناء قدرات الدولة المعنية لتمكينها من أداء مهامها. فحفظ السلام يعتمد على وجود اتفاق سلام شامل توافق عليه وتلتزم به جميع الأطراف في الصراع، ويتمتع بتأييد القاعدة الشعبية العريضة من المجتمع، وبما يوجب سلاماً يتطلب من المجتمع الدولي حفظه، وما يستتبعه ذلك من بدء عملية بناء السلام بهدف وضع اللبنات الرئيسية للتنمية الشاملة التي تعزز قدرة الدولة على تولي مهام الدفاع والأمن، وعلى نحو يسهل من وضع استراتيجية الخروج المطلوبة لعمليات حفظ السلام.

وفي ذات الإطار، لا يسعنا تجاهل توازي عمليات بناء السلام مع انطلاق جهود التنمية المستدامة بالدول الخارجة من الصراع. فلا يمكن الحديث عن إرساء قواعد الحكم الرشيد وسيادة القانون وتطبيق مبادئ الديمقراطية والعدالة في مجتمعات يقهرها الفقر والمرض والجوع وتنقصها أسس الحياة الكريمة التي عددتها المرجعيات الدولية. ومن هنا تكمن أهمية اختيار التوقيت الملائم لبدء عملية بناء السلام وتشكيل لبناتها بهدف توازي إرساء الدعائم السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحورية لضمان انطلاق عملية التنمية المستدامة وتوفير الموارد المالية اللازمة لها على أسس قوية وراسخة.

يتطلب بناء السلام الشامل في مرحلة ما بعد الصراع وضمان استدامته أن نعمل سوياً على ضمان الالتزام بعدد من الركائز الهامة وهي: أولاً، العمل على تعزيز فرص نجاح جهود بناء السلام من خلال الالتزام الكامل وغير المشروط بمبدأ الملكية الوطنية للدول التي تدعم الأمم المتحدة جهود بناء السلام فيها، بحيث تضطلع الأطراف الفاعلة الوطنية بمسؤولية تحديد وتخطيط وتنفيذ أولويات بناء السلام بدعم من لجنة بناء السلام، ووفقاً لمحددات سياسية واقتصادية واجتماعية وإنمائية وطنية واضحة وموضوعية، ودون أي ضغوط خارجية. ثانياً، أهمية ضمان استمرار لجنة بناء السلام، وبفاعلية، في العمل على تقديم المشورة والمقترحات القائمة على الدراسة المتعمقة، بالتنسيق مع كافة الأطراف الفاعلة، بهدف إقرار وتنفيذ استراتيجيات متكاملة لبناء السلام وإرساء أسس التنمية المستدامة بالدول الخارجة من نزاعات. ثالثاً، تعظيم الاستفادة من الخبرات المتراكمة بمنظومة الأمم المتحدة في مجال بناء السلام بكافة أبعاده وجوانبه من خلال تطوير علاقات متوازنة ومتزامنة ومتساوية بين لجنة بناء السلام وكل من الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهي العلاقات التي ما زالت تتطلب مزيداً من التحديد والتوضيح في إطار من الاحترام الكامل للتوازن المؤسسي بين تلك الأجهزة وفقاً لاختصاص كل منها بموجب الميثاق. رابعاً،

ضرورة اضطلاع لجنة بناء السلام بدور فعال خلال المراحل المبكرة لعملية بناء السلام والتي قد تتزامن مع مرحلة حفظ السلام، بحيث تعمل اللجنة بالتعاون الكامل مع الجهات الوطنية المعنية على تهيئة المناخ المناسب والحافز لانطلاقة عملية بناء السلام الشامل بالدولة المعنية. خامساً، توافر العوامل الرئيسية الداعمة لجهود بناء السلام من حيث إرادة سياسية دولية حقيقية، ومزيج من القدرات البشرية والخبرات المتراكمة والإمكانيات والقدرات الفنية والمالية التي يمكن للمنظومة الأممية، من خلال لجنة بناء السلام، توظيفها لخدمة جهود بناء السلام بالدولة المعنية. سادساً، العمل على تحقيق أكبر قدر من الاستفادة من إمكانيات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والدول المانحة في دعم جهود بناء السلام، وبما قد يتطلبه ذلك من سرعة الانتهاء من إنشاء آلية مراقبة ومتابعة لضمان تنفيذ جميع الأطراف الوطنية والدولية لالتزاماتها المتعلقة بأولويات بناء السلام المتفق عليها وطنياً. سابعاً وأخيراً، ضمان اتساق أولويات عمل آليات التمويل الدولية، وفي مقدمتها صندوق بناء السلام، وأولويات بناء السلام بالدول الخارجة من الصراعات، وضرورة النظر في تعزيز موارد هذه الآليات، خاصة صندوق بناء السلام، من خلال أساليب تمويل مبتكرة بحيث تمثل موارده لبنة التمويل اللازمة لتنفيذ برامج بناء السلام على الأرض.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم لغواتيمالا.

السيد بريث غوتييريث (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): نشعر بالامتنان لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة عن بناء السلام، ولإعدادكم الورقة المفاهيمية التي عممتموها في ١ نيسان/أبريل (انظر S/2010/167).

كما نود أن نشكر وزراء أفغانستان، سيراليون، تيمور – ليشتي، وممثل البنك الدولي على مشاركتهم.

كما هو معروف جيدا، وقّعت غواتيمالا، بعد صراع داخلي استمر أكثر من أربعة عقود، اتفاقات السلام لديها في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. وخرجنا من العملية التي سبقت هذه الاتفاقات، وخاصة عملية بناء السلام اللاحقة، بدروس كثيرة، نود أن نتشاطركم بعضها، في سياق المسائل التي أثيرت في الورقة المفاهيمية. وللأسف، في بيان مدته خمس دقائق، لا يمكن سوى صياغة مفاهيم عامة، بالرغم من أنها قد لا تبدو مثل أي شيء جديد، فإنها تتضمن ملاحظات هامة. وسأتطرق لثماني نقاط.

الأمر الأول هو أن أي عملية لبناء السلام عملية فريدة، وأنه في هذا المجال، كما هو الحال في العديد من المجالات الأخرى، لا توجد صيغة صالحة للعام كله. وكثيرا ما سئلنا عما إذا كانت تجربتنا بالذات قابلة للنقل إلى البلدان الأخرى. وبدلا من الإجابة الواضحة بنعم أو لا، نحن نميل إلى القول إن ذلك يتوقف على الظروف المعينة لكل بلد ولكل حالة.

والنقطة الثانية التي تبرز لنا هي الأهمية الأساسية لأن يكون للأطراف الفعالة المحلية – أطراف الصراع السابقة والمجتمع المدني – شعور بملكية العملية. وهذا الأمر ليس منطقيا فحسب، ولكن في حالة عدم الشعور بالملكية، سيكون من الصعب بناء علاقات مثمرة بين الأطراف الفاعلة المحلية وكيانات التعاون الدولية.

ثالثا، إذا كان هناك شعور بالملكية ومؤسسات وطنية قادرة على مزاولة عملها، فإن من المفارقات أن البلد يكون مستعدا بشكل أفضل للسماح بمستوى أعلى للمشاركة من جانب المجتمع الدولي في عملية صنع القرار. وتشكل غواتيمالا مثالا على هذا الأمر. فقد اضطلعت الأمم المتحدة بدور أساسي في جميع الخطوات التي انطوى عليها تحقيق السلام وبناء السلام، ولكنها اضطلعت بهذا الدور بناء

على طلب الأطراف المحلية وليس بوصفها جهة فاعلة خارجية ذات جدول أعمال خاص بها. اعتبر العديدون المنظمة صاحب مصلحة آخر في عملية السلام، وليست وجودا خارجيا.

وهذا يقودني إلى نقطتي الرابعة، وهي الأهمية البالغة للتعاون الدولي في عمليات بناء السلام. ولا شك، خلال الأعوام الأولى لتنفيذ الالتزامات الواردة في اتفاقاتنا الخاصة للسلام، أن التمويل الخارجي عمل بوصفه حفازا للعديد من المشاريع والبرامج والسياسات التي كان سيتعذر تنفيذها لولا تقديم ذلك الدعم. وتشدد غواتيمالا على أهمية تجنب ما دعته الورقة المفاهيمية بوجود ”ثغرات في بناء السلام“ بين توفير الأمن والتعافي الاقتصادي.

والنقطة الخامسة هي أن بناء السلام يجب بالضرورة أن يعالج مصادر التوتر التي أدت إلى نشوب الصراع في المقام الأول، سواء كانت تعزى إلى الاستقطاب الأيديولوجي أو المظالم التاريخية المختلفة أو أوجه التفاوت الاقتصادية والاجتماعية الخطرة. وفي حالتنا على الأقل، يمكن تفسير اتفاقات السلام بأنها شكل من أشكال خارطة الطريق التي مكنت عملية بناء السلام من التصدي المباشر لمصادر التوتر الرئيسية التي أدت إلى تأجيج الصراع. وتوضح النقطة عناوين الاتفاقات المختلفة ذاتها – التي تشمل، على وجه الخصوص، اتفاق حقوق الإنسان، والاتفاقات بشأن هوية الشعوب الأصلية وحقوقها، وبشأن المسائل الاقتصادية – الاجتماعية والزراعية، وبشأن تعزيز السلطة المدنية ودور الجيش في المجتمع الديمقراطي.

والدرس السادس الذي يتعين استخلاصه من تجربتنا هو أن بناء السلام عملية كلية بحكم الضرورة. ولا بد من التعامل مع الالتزامات المتعددة والمتنوعة بشكل متزامن، وليس بطريقة معزولة أو متسلسلة. وهذا، بدوره، يوضح التعقيد الهائل للمضي قدما بمثل تلك العملية.

سابعا، يستغرق وقتا طويلا عكس عدد من جوانب الصراع التي كانت قائمة قبل عملية بناء السلام، نظرا لأنها أصبحت راسخة في المواقف وأنماط السلوك. فعلى سبيل المثال، لا تزال غواتيمالا تعاني، حتى هذا اليوم، من ثقافة للإفلات من العقاب نشأت في ظل الصراع الداخلي وهي الآن تحمي أنشطة الجنوح. ولذلك لجأنا مرة أخرى إلى الأمم المتحدة لوضع ترتيب ابتكاري لتعزيز سيادة القانون في شكل اللجنة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب في غواتيمالا. ولكن نقطتي المحورية هي أننا لا نزال، حتى بعد ١٦ عاما من انتهاء الصراع الداخلي، نعاني من عواقبه.

وثامنا وأخيرا، وتماما مثلما حددت الورقة المفاهيمية ثغرات بين توفير الأمن والتعافي الاقتصادي، فإن بناء السلام غالبا ما ترافقه ثغرة في التوقعات. وفي حالتنا على الأقل، ومن المنطقي، لم تحل اتفاقات السلام جميع المشاكل القديمة والهيكلية التي تواجه مجتمعنا، ولكننا لا نزال نسعى سعيا جديا لسد تلك الثغرة.

بذلك يختتم جوهر التجربة التي وددنا أن نتبادلها مع المجلس اليوم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بيرو.

السيد غوتيريز (بيرو) (تكلم بالإسبانية): تؤيد بيرو البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لبنغلاديش بصفته منسق لجنة بناء السلام لحركة عدم الانحياز. إضافة إلى ذلك، يود وفد بلدي أن يتناول بصورة موجزة عددا من المسائل التي نرى أنها هامة للمسألة التي نجتمع من أجل مناقشتها اليوم.

إن عقد مناقشة مجلس الأمن هذه بشأن بناء السلام بعد انتهاء النزاع في وقت ننهمك في استعراض لجنة بناء

السلام يتيح لنا فرصة للتأكيد على أهمية إحراز تقدم كبير في تلك العملية. ونأمل أن تسفر العملية عن التوصل إلى اتفاق بشأن توفير الإمكانات والقدرات الوافية لتمكين لجنة بناء السلام من الاضطلاع الكامل بدورها الاستشاري للجمعية العامة ومجلس الأمن على السواء، ومن العمل بصورة أكثر فعالية في اعتماد استراتيجيات شاملة لبناء السلام تؤدي إلى تعزيز الأمن والتنمية والحوكمة بالتنسيق الوثيق مع جميع وكالات منظومة الأمم المتحدة.

وينبغي أن يتمثل أحد الأهداف المحددة في تمكين لجنة بناء السلام وتجهيزها بالوسائل الضرورية والموارد البشرية من الاضطلاع بدورها الاستشاري مع وضعها بشكل مستمر ومتسق لسياسات التعاون الرامية إلى تعزيز عمليات السلام في البلدان الخارجة من الصراع.

وسيظهر استعراض سريع للتاريخ أن عددا من البلدان الخارجة من حالات الصراع ارتدت إلى العنف أو افتقرت إلى القدرات على مواصلة السير في الطريق المؤدي إلى تحقيق التنمية الاجتماعية – الاقتصادية المستدامة وبذلك تعرضت لخطر الاحتمال الكامن لتجدد اندلاع الصراع. وهذا تأكيد إضافي على أنه ينبغي منح الأولوية للصلة القائمة بين مفهوم توفير الأمن، من ناحية، والشمول الاجتماعي ومكافحة الفقر وتعزيز المؤسسات وتعزيز حقوق الإنسان، من ناحية أخرى. وجميع هذه العناصر جزء لا يتجزأ من إعادة إرساء السلام في الوقت المناسب.

وحينما نتكلم عن بناء السلام، فإننا نفكر في حالات الصراع القائمة لأن طابعها الطويل الأمد يولد دينامكية شاذة للعنف والدمار. ومن أجل مكافحة هذا الاتجاه، فإن الأمر الأساسي هو بناء النسيج الاجتماعي للبلد وتوليد الوعي السياسي وتنفيذ التدابير التي تحبذ تحقيق الشمول وتقنع القطاع الخاص بأهمية الدور الذي يتعين أن يضطلع به في عملية إعادة بناء البلد، بالترافق مع المؤسسات الوطنية الأخرى. وفضلا عن ذلك، يشكل مبدأ الملكية الوطنية الأساس الرئيسي الذي ينبغي أن تقوم عليه عملية لبناء السلام بأكملها. وفيما يتعلق بهذه النقطة، أود أن أؤكد مجددا على أن التزام ومشاركة القطاع الخاص أمر رئيسي لكفالة التعافي الاقتصادي لأي بلد خارج من الصراع.

وذكرنا بالفعل العلاقة المتأصلة بين توفير الأمن والتنمية. ولا يمكن ازدهار التجارة والأعمال التجارية إلا في جو من السلام والاستقرار. ولكن في الوقت نفسه، يتطلب إحلال السلام التدفقات الكبيرة للتجارة والاستثمار التي توجد الوظائف من أجل مكافحة جيوب الفقر وإنشاء إطار للتنمية المستدامة، التي تشكل عنصرا فعالا لتحييد تهديد العنف.

وفي هذا السياق، فان الأمر الأساسي، فيما يتعلق بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، هو أن تكون لجنة بناء السلام، بالتنسيق مع المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية، قادرة على مواصلة الاضطلاع بالمتابعة المتوسطة والطويلة الأجل لتهيئة الظروف اللازمة لجذب الاستثمارات الخاصة وكفالة التوجيه الفعال لتدفقات التعاون من خلال آليات فعالة للمساءلة.

ولدى كفالة إحلال السلام وتوطيده في الدول الغارقة في الصراعات، فإننا لا نتبع دوما التسلسل المنطقي المتمثل في استتباب الأمن وتحقيق الاستقرار أولا، ثم صون السلام، وبعد ذلك، وضع خطط إنمائية شاملة تستهدف توطيد ذلك السلام. وتاريخيا، أثبتت التجربة أن هناك حاجة متزايدة لإدراج الأنشطة المبكرة لبناء السلام في تنفيذ عمليات حفظ السلام. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان، أن يكون بمقدور لجنة بناء السلام لدى تنفيذ هذه الأنشطة، الاضطلاع بدور استشاري هام في التخطيط لتلك الجهود،

بالتنسيق الوثيق مع أجهزة الأمم المتحدة المعنية الأخرى المسؤولة بصورة مباشرة عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وفي الوقت ذاته، ومراعاة لدور هيكل بناء السلام في توطيد السلام، فإن بيرو تعتقد أن إبقاء عمل لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام على مسارين منفصلين ليس نهجا مستداما. بل على العكس من ذلك، يجب توثيق التفاعل بينهما. ويجب أن تضطلع اللجنة بدور هام في صياغة السياسات العامة المتعلقة بتخصيص الموارد لمجالات محددة. وبالنظر إلى دور لجنة بناء السلام فيما يتعلق بمتابعة عمليات بناء السلام، فقد حان الوقت لكي ننظر في إمكانية إنشاء آلية ستوفر سبل تحقيق أوجه التناغم والتفاعل بين اللجنة والصندوق، الجهازين اللذين يتشاطران نفس الهدف والقيمة المشتركين: أي تعزيز السلام وبناءه.

ويتحمل جميع أعضاء المنظمة مسؤولية مشتركة عن تعزيز منظومة الأمم المتحدة بغية صون السلام والحفاظ عليه وبنائه في جميع أنحاء العالم. وأمامنا اليوم فرصة للاقتراب أكثر من تحقيق هذا الهدف باتخاذ خطوات ملموسة لتعزيز قدرة لجنة بناء السلام على الاضطلاع بالدور المناط بها بصورة كاملة وصادقة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد هارون (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يشكركم، سيدي الرئيس، على مشاركتكم في مناقشة اليوم المفتوحة وعلى البيان الهام الذي أدلى به وزير خارجيتكم. كما نود أن نعرب عن تقديرنا لما اعتدناه فيكم من إدارة مقتدرة للغاية لمجلس الأمن.

ونرى أن منع نشوب الصراعات وبناء السلام لا يزالان أكبر التحديات التي تواجه الأمم المتحدة اليوم. وبينما يشكل بناء السلام عنصرا من عناصر إدارة الصراعات التي تنطوي على جهود موازية ومنسقة في المجالات الأمنية والسياسية والإنسانية والإنمائية، فإن الوقت قد أثبت أنه يظل عملية معقدة تتطلب مواصلة استعراض الحقائق والتوقعات في الميدان على نحو أوثق، فضلا عن استمرار المشاورات المكثفة. وبالتالي، فإن المدخلات التي تم جمعها ينبغي مراعاتها فيما نتخذه من إجراءات جماعية للقيام باستجابة متسقة وفعالة ويمكن التنبؤ بها لاحتياجات بناء السلام في البلدان الخارجة من الصراعات.

وكما أشار إلى ذلك بعض المتكلمين، فإن مهمة بناء السلام تزداد تعقيدا جراء المخاطر المثبتة المتمثلة في السقوط القهقرى في الصراع. ومن الأهمية بمكان إذن أن يولي المجتمع الدولي اهتماما خاصا للضغوط والقيود المفروضة على المنظومة، لا سيما في الفترة التي تعقب الصراع مباشرة – وهي الفترة التي عادة تتسم بالتحديات والفرص. ويمكن مواجهة تحديات السقوط القهقرى في الصراع من خلال إجراء تقييم وتخطيط أكثر تنسيقا لأنشطة بناء السلام وحفظ السلام، يجب فيهما تعريف العمليتين بصورة صريحة وتحديدهما على نحو واضح لكفالة وضع نهج متسق فيما يتعلق بإحلال السلام المستدام.

ويجب علينا أن نتعلم كيفية الإقرار بأن حفظ السلام وبناء السلام مجالان متخصصان مختلفان، ولئن كانت لهما مواضيع متداخلة. ويمكن لهذين المجالين أن يعملا معا باستكشاف السبل العملية للشراكة من خلال التفاعل الفعال بين الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسات المالية الدولية، والبلدان المساهمة بقوات والإدارات المعنية في الأمانة العامة للأمم المتحدة. وكما أثبتت التجربة، فإن هذا الأمر، مع الأسف، لا يقع بالضرورة.

وإدارة الصراعات في مراحلها المبكرة تتيح أيضا بعض الفرص الفريدة. فهناك تطلعات الشعوب المتضررة بالصراعات، التي تصر على اغتنام فرصة السلام وفتح صفحة جديدة لبناء مستقبل أفضل. ويجب علينا أن نتعلم كيفية الاستفادة من هذه التطلعات بتمكين هذه الشعوب من تولي كامل زمام العملية بالمشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات والاستثمار في بناء القدرات الوطنية. وفي الوقت ذاته، يتوقع المجتمع الدولي على نحو مستصوب من الأطراف الفاعلة المحلية أن تقوم بتوعية الشركاء بما يلزم من روح المسؤولية وقيم الحوكمة المطابقة لمتطلبات تولي زمام أمور العملية، وإذكاء الثقة فيما بينهم.

ونفهم أنه ليس هناك أي حل سحري يمكنه أن يعجل بإيجاد الظروف المواتية لتنفيذ استراتيجيات بناء السلام. فهذه الظروف – مثل استتباب الأمن وتحقيق الاستقرار السياسي – لا يمكن بلوغها إلا إذا كان هدف المسعى الجماعي لبناء السلام هو إحلال السلام وليس كسبه أو فرضه. وسيتطلب بناء هذا السلام تحديد الأولويات المناسبة للمجالات الإنمائية المستهدفة، مع الاستفادة من القدرات المدنية المتاحة محليا وتعزيزها قبل اللجوء إلى الخبراء الإقليميين أو الدوليين. وبالمثل، لابد أيضا من تفهم الحساسيات المحلية إلى حد ما وإبداء بعض القدر من المرونة لدى فرض المشروطيات. وإحراز المزيد من التقدم في مجالات الديمقراطية والمسائل الجنسانية وحقوق الإنسان لايمكن أن يتم سوى بصورة تدريجية. فالتركيز بصورة غير مبررة على هذه المسائل، لا سيما في المرحلة الأولى من الانتعاش، سيظل غير مجد.

كما تتطلب الجهود المستدامة لبناء السلام التمويل المستدام والذي يمكن التنبؤ به وتخصيص الموارد الكافية. ويتطلب هذا الأمر تعاون الدول الأعضاء ودعمها، لا سيما الدول المانحة، فضلا عن تحسين التعاون مع المؤسسات المالية الدولية، التي ينبغي أن تبدي قدرا أكبر من الابتكار العملي في برامجها لتقديم المساعدة. ومن منظور تعزيز الملكية والقدرة الوطنيتين، من المهم أيضا أن يتم توفير معظم التمويل من خلال القنوات الحكومية. وفي سياق تخصيص الموارد، فإن النمو المطرد لحافظة صندوق بناء السلام يبعث على الارتياح فعلا، ولن تتعزز فعالية الصندوق إلا بزيادة شفافيته.

وتلتزم باكستان بهدف الأمم المتحدة في مجال بناء السلام. وباعتبارنا أكبر بلد من البلدان المساهمة بقوات، فإننا ندرك أهمية هذا المسعى. وقد كنا من بين رواد مفهوم تكريس آلية مؤسسية للأمم المتحدة لبناء السلام. ولجنة بناء السلام تجسيد لتلك الفكرة.

وتضطلع اللجنة، بتشكيلتها الفريدة وولايتها المحددة، بدور محوري في هيكل بناء السلام. ويسعدنا أن اللجنة أحرزت تقدما مطردا في السنوات الخمس الأولى لوجودها. ولهذا، فإن عمل الرئيس والرؤساء السابقين، فضلا عن رؤساء مختلف التشكيلات القطرية المخصصة، يستحق الثناء بالتأكيد. وبينما تستعرض الدول الأعضاء هيكل بناء السلام هذا العام، من الأهمية بمكان أن نلاحظ المضي قدما في أهداف بناء السلام سيتم من خلال استخدام كامل إمكانات لجنة بناء السلام، على النحو المحدد في قرار الجمعية العامة ٦٠/١٨٠، وكذلك بمواءمة وظائفها مع الدروس التي من المفروض أننا استفدناها حتى الآن.

ولتكون الاستجابة فعالة بعد انتهاء الصراع مباشرة، سيكون من الأجدى إشراك لجنة بناء السلام من بداية مشاركة الأمم المتحدة، وخاصة في الأماكن التي تنتشر فيها بعثات متكاملة لحفظ السلام. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى تيسير المزيد من التلاحم بين أهداف بناء السلام وحفظ السلام.

وأختتم بياني بحث الدول الأعضاء على التركيز على بناء السلام بشكل أكثر استدامة. وفي هذا الصدد، يعرب وفد بلدي عن عظيم تقديره لحضوركم في المجلس، سيدي، وكذلك لمشاركة اليابان النشطة في عمليات حفظ السلام وبناء السلام على مر الأعوام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة نيوزيلندا.

السيدة غراهام (نيوزيلندا) (تكلمت بالإنكليزية): إن بناء السلام أحد أعقد وأهم التحديات التي نواجهها بشكل جماعي. وتساعد فعاليته في تحديد ما إذا كانت مجتمعات ما بعد انتهاء الصراع ستحقق السلام والتنمية المستدامين أم ستسقط مرة أخرى في أتون صراع دموي. كما أنه يؤثر بشدة على فرص المحافظة والبناء على المكاسب المتحققة من خلال الاستثمارات الكبيرة من قبل المجتمع الدولي في البلدان الخارجة من الصراع. وفي الوقت الذي تشكل فيه مهام بناء السلام بصورة متزايدة عنصرا هاما ومحوريا، في بعض الأحيان، من عناصر البعثات التي صدر بها تكليف من المجلس، فإن من المهم أن يكون هناك فهم مشترك لما هو مطلوب لكفالة تنفيذها بفعالية وتطبيق الدروس المستفادة منها على نطاق المنظومة.

ونيوزيلندا هي أحد المساهمين الرئيسيين في العديد من عمليات بناء السلام، بما في ذلك بعثات الأمم المتحدة في تيمور- ليشتي والعمليات الصادر بها تكليف من الأمم المتحدة في بوغانفيل وأفغانستان وجزر سليمان. ونقدم أيضا مساعدة كبيرة في بناء السلام على الصعيد الثنائي داخل منطقتنا وخارجها. وقد علمتنا تجاربنا الكثير بشأن التأثير الحقيقي جدا الذي يمكن أن تحدثه هذه البرامج في الميدان، وكذلك بشأن التحديات العملية أمام تنفيذها بفعالية. وآراؤنا بخصوص هذا الموضوع مبينة على نحو أوفى في البيان المكتوب الذي وزعناه، وسأركز في تعليقاتي على عدد من الرسائل الرئيسية التي نود نقلها إلى المجلس، استنادا إلى خبرتنا في مجال حفظ السلام.

أولا، بينما يوجد إقرار على نطاق واسع بالأهمية الحاسمة للقيادة والملكية والمشاركة الوطنية الهادفة وبالحاجة إلى أن يكون ذلك هاديا لكل مرحلة من مراحل التخطيط والتنفيذ، فإنه في أحيان كثيرة جدا لا يتجسد هذا الوعي في الممارسة الفعلية. ومن الضروري إيلاء اهتمام مبكر لآليات بناء الملكية الوطنية والمحافظة عليها.

وإطار الشراكة المتفق عليه في العام الماضي بين حكومة جزر سليمان وبعثة المساعدة الإقليمية إلى جزر سليمان نموذج لكيفية تحقيق ذلك عمليا. وإلى جانب تيسير الملكية الوطنية والمواءمة بين الأولويات والتوقعات الوطنية وأولويات البعثة وتوقعاتها، فإن الإطار يوفر آلية لتحديد نقاط مرجعية متفق عليها لرصد التقدم. وفضلا عن ذلك، فإنه أيضا وثيقة حية يمكن تعديلها لمواكبة الظروف المتغيرة.

ثانيا، تنمية القدرات الوطنية هي لب بناء السلام ويجب أن تكون اعتبارا رئيسيا في صياغة ولايات بناء السلام وتنفيذها من اليوم الأول. ولكي تكون برامج بناء القدرات فعالة، فإنها يجب أن تُبنى على استراتيجيات متماسكة جرى إعدادها بالتعاون مع الشركاء المحليين. وينبغي أن تستند هذه الاستراتيجيات إلى تقييمات محكمة للاحتياجات لكفالة استرشادها بحقائق الواقع والاحتياجات في الميدان ليتسنى لها تحديد القدرات الوطنية الموجودة بفعالية وتطويرها أكثر، بدلا من استبدال الموظفين الدوليين بطريقة آلية.

وهذه المسائل يجب التعامل معها بصورة كاملة قبل ضخ استثمارات كبيرة في أنشطة بناء القدرات ذات الآثار الطويلة الأجل. وتوفر أدوات فعالة للتحليل يمكن أن يساعدنا في ذلك. ونرحب في هذا الصدد بالجهود الحالية

للأمانة العامة لإعداد نهج استراتيجي بقدر أكبر لتحديد مهام بناء السلام المبكرة والحاسمة وترتيب أولويتها وتسلسلها.

ثالثا، يتطلب بناء القدرات الوطنية مهارات وخبرات متخصصة تتجاوز تلك المطلوبة لعمليات حفظ السلام التقليدية. ولكن من الواضح أن قدرتنا غير كافية حاليا لاختيار أعداد كافية من الموظفين الذين يمتلكون هذه المهارات وتعيينهم ونشرهم. وعليه، فإن الانتهاء من الاستعراض الجاري حاليا للموظفين المدنيين المطلوبين لعمليات بناء السلام يشكل أولوية ذات أهمية قصوى. ونأمل أن يشمل الاستعراض أيضا اقتراحات بشأن كيفية تحقيق التوازن الملائم بين المعرفة التقنية والخبرات الإنمائية المطلوبة في بناة السلام لكي يكونوا فعالين.

وفي ضوء الأهمية المحورية لقدرات سيادة القانون في الكثير من حالات ما بعد انتهاء الصراع، تؤيد نيوزيلندا مبدئيا دعوة الأمين العام إلى تعزيز القدرة الشرطية الدائمة وإنشاء قدرة دائمة محدودة من الخبرات في مجال القضاء والسجون، شريطة أن يُبنى ذلك على تقييم واضح للاحتياجات وأن يُنفذ في سياق إطار أوسع نطاقا لتوليد القدرات المدنية.

كما نأمل أن ينظر الاستعراض في الطائفة الكاملة من الخيارات الأخرى الممكنة للاستعانة بالخبرات المدنية، بما في ذلك تحسين استخدام متطوعي الأمم المتحدة والترتيبات الاحتياطية والمجمعات الإقليمية للخبرات، وربما، إقامة شراكات مع القطاع الخاص. ونتطلع أيضا أن تتيح سياسة الأمين العام المقترحة لتنقل الموظفين خيارات لتعزيز خبرات بناء السلام الموجودة داخل منظومة الأمم المتحدة عند عرضها على اللجنة الخامسة في وقت لاحق من العام الحالي.

رابعا، القيادة الفعالة ربما تكون عاملا حاسما في نجاح عمليات بناء السلام. ونرحب بالخطوات التي اتخذتها الأمانة العامة لتعزيز اختيار وإعداد أفرقة قيادية لديها المهارات والخبرات الملائمة والمتوازنة بشكل مناسب وتزويد هذه الأفرقة بدعم كاف داخل البلد. وهذه الجهود يجب تكثيفها.

وأخيرا، من الضروري تحقيق التنسيق والتآزر الفعال بين الطائفة العريضة من الأطراف الفاعلة لمنع الثغرات أو تكرار الجهود وتهيئة بيئة قادرة على التحرك السريع للتصدي بفعالية للأزمات والظروف سريعة التغير.

وترحب نيوزيلندا بالتحسينات التي أجريت في تنسيق الاستجابة الإنسانية في السنوات الأخيرة نتيجة لتطبيق النهج العنقودي. وبالمثل، فإن تعزيز جهود الأمم المتحدة مهم أيضا في جميع مراحل عمل أي بعثة لبناء السلام لضمان الاستخدام الأكثر كفاءة وفعالية لموارد بناء السلام على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

ومن المهم أيضا تزويد البعثات بدعم منسق ومتسق. وترحب نيوزيلندا بالخطوات المتخذة مؤخرا لتنفيذ عمليات أكثر تكاملا للتخطيط والإدارة التنفيذية في مقر الأمم المتحدة ونشجع الأمانة العامة على إخضاع هذا العمل للاستعراض باستمرار.

وتفخر نيوزيلندا بإسهامها في عمليات بناء السلام حتى الآن، ولكننا ندرك جيدا أيضا التحديات المعقدة التي تشكلها هذه البعثات وحجم الدروس التي لم نتعلمها نحن والمجتمع الدولي بعد بخصوص أفضل السبل للتعامل مع هذه التحديات في الممارسة العملية. وآمل أن تقربنا مناقشة اليوم المفتوحة خطوة أخرى من هذا الفهم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل كينيا.

السيد مويتا (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على إتاحة هذه الفرصة لي لطرح أفكاري بشأن هذه المناقشة الهامة جدا. ونرى أن هذه المناقشة جاءت في

الوقت المناسب تماما، بالنظر إلى الاستعراض الحالي للجنة بناء السلام. ويحدونا الأمل في أن تفيد المداولات الجارية في المجلس اليوم في إثراء هذه العملية المستمرة.

يشير الأمين العام، في تقريره لعام ٢٠٠٩ عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع، إلى أن التهديدات للسلام تكون وشيكة أكثر في أبكر مراحل ما بعد انتهاء الصراع. وهذه الفترة الحاسمة هي التي تتيح لنا فرصة لبناء أسس دائمة للسلام الدائم. ولذلك، يتحتم أن يبدأ بناء السلام منذ لحظة توقف الأعمال العدائية. وبعد ذلك، يجب تعزيز جهود بناء السلام والاستمرار فيها لحين استعادة الاستقرار.

لقد قرر مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، وعلى نحو مستنير للغاية، إنشاء لجنة بناء السلام لسد الثغرات في مجال بناء السلام في جهود الأمم المتحدة لتوطيد السلام في البلدان الخارجة من الصراع. والبلدان الخارجة من الصراع تكون ضعيفة ويمكن أن تنزلق بسهولة إلى الحرب بعد مغادرة ذوي الخوذ الزرق. وهي تحتاج إلى أن تُساعد في بناء السلام المستدام من خلال إدماج الأمن والتنمية وحقوق الإنسان في نهج متسق للمساعدة في سد الثغرات الكامنة في هذه الحالات. كما يستدعي ذلك حشد الموارد اللازمة لاستهداف القدرات الوطنية التي توفر أفضل فرصة لجعل السلام لا رجعة فيه وتعالج الأسباب الجذرية للصراع.

وتعترف كينيا بالدور البالغ الأهمية الذي ما برحت لجنة بناء السلام تقوم به في توطيد السلام في البلدان الخارجة من حالات الصراع. وقد شهدنا بشكل مباشر مشاركة اللجنة في حالات عدة في قارتنا، على سبيل المثال، في بوروندي وسيراليون وغينيا – بيساو وجمهورية أفريقيا الوسطى. ومع ذلك، يجب علينا أن نساعد اللجنة على إنجاز ولايتها بصورة أفضل في البلدان المتضررة. وفي ذلك الصدد، يرى وفدي أنه ينبغي للجنة أن تكون موجودة في الصورة في مرحلة مبكرة للغاية من عملية بناء السلام. هناك بنفس القدر حاجة إلى أن تعمل اللجنة بشكل وثيق مع الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية في جهود توطيد السلام.

ومن أجل ضمان ألا تنزلق البلدان الخارجة من الصراع إلى حالة من الفوضى، يجب أن تخصص استراتيجيات بناء السلام الجزء الأكبر من عملها لتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة وتعزيز مؤسسات الحوكمة والمحافظة على القواعد الديمقراطية وفي الوقت نفسه إشراك المرأة في العملية. والأمر الذي يكتسي نفس القدر من الأهمية في توطيد السلام هو مبدأ الملكية الوطنية. فلا بد أن ترتبط البلدان المدرجة في جدول لجنة بناء السلام بتلك الأهداف وأن تشعر بأنها تملك عملية بناء السلام لكي يتحقق السلام الحقيقي والمستدام.

وينبغي أن تستخدم استخداما كاملا الإمكانات المتأصلة في لجنة بناء السلام بوصفها هيئة استشارية للجمعية العامة ومجلس الأمن. ولذلك، ينبغي للاستعراض الجاري أن يحدد كيف يمكن للجنة أن تنشئ نوعا من التفاعل الإيجابي من أجل توحيد جهود جميع الشركاء. إن وكالات الأمم المتحدة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني يمكنها جميعا أن تستكمل الجهود التي تبذلها لجنة بناء السلام لضمان وضع استراتيجية ناجحة لبناء السلام.

وبوصف كينيا عضوا في تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام، فإنها تود تأكيد أهمية الانتعاش الاقتصادي والاندماج الاجتماعي – الاقتصادي والبعد الإنمائي في أي عملية لبناء السلام. ومن ذلك المنظور، يود وفدي أن يؤكد الحاجة إلى ترسيخ مكاسب بناء السلام في مبادرات التكامل الإقليمي. ومن الأهمية بمكان مساعدة البلدان الخارجة من الصراع على دمج اقتصاداتها في الفوائد الأوسع نطاقا الناجمة

عن الهيكلة الإقليمية. وفي حالة بوروندي، يؤكد وفدي من جديد على دعمه لمساعدة البلد على رعاية برنامج السلام الناشئ فيه من خلال تعزيز تنميته الاقتصادية الأوسع نطاقا والعضوية في جماعة شرق أفريقيا التي تحقق منفعة متبادلة.

وفي الختام، أود مرة أخرى أن أؤكد مجددا على دعم والتزام كينيا الكاملين بضمان تكييف وتجهيز لجنة بناء السلام بصورة أفضل لتنفيذ ولايتها من أجل ضمان تحقيق السلام والتنمية المستدامين في البلدان الخارجة من حالات ما بعد انتهاء الصراع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد ماكني (كندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وأن أهنئ اليابان على تنظيم هذه المناقشة الهامة والحسنة التوقيت.

يبرز بناء السلام بحق باعتباره أحد التحديات الرئيسية التي تواجه الأمم المتحدة. ويمكن للصراعات أن تجعل قدرة الدولة تتآكل وأن تمزق نسيج المجتمع وتعيق التنمية الاقتصادية. كما أنها تقوض الاستقرار الإقليمي وتوجد مناطق غير خاضعة للحكم وتزدهر فيها الجماعات المسلحة والجريمة المنظمة. وفي حالات كثيرة جدا، ما أن تخرج البلدان من دائرة العنف حتى تنزلق إلى الصراع في غضون فترة قصيرة وبتكلفة هائلة. وبما أن مجلس الأمن ينظر في هذه المسألة، من المهم تحليل السجل حتى الآن. وفي ذلك الصدد، هناك الكثير الذي يمكن تعلمه من المشاركة الدولية في أفغانستان وسيراليون وتيمور- ليشتي. وتدعم كندا توطيد السلام في جميع البلدان الثلاثة.

في أفغانستان، تتبع كندا نهجا بحشد الإسهامات المدنية والعسكرية وراء استراتيجية شاملة واحدة توائم الدعم الكندي مع أولويات الحكومة الأفغانية. ونتيجة لذلك، ركزت كندا على ست أولويات متعاضدة: تمكين قوات الأمن الوطنية الأفغانية من المحافظة على بيئة أكثر أمنا؛ وتعزيز القدرات الأفغانية على تقديم الخدمات الأساسية؛ وتوفير المعونة الإنسانية؛ وتيسير الحوار عبر الحدود مع باكستان؛ وتعزيز قدرة الحكم الديمقراطي، وأخيرا، تيسير المصالحة السياسية بقيادة أفغانية.

بالإضافة إلى ذلك، تؤيد كندا بقوة على التزام المجتمع الدولي مجددا بدعم انتقال المسائل الأمنية إلى القيادة الأفغانية بصورة كاملة، على النحو المتفق عليه خلال مؤتمر لندن في كانون الثاني/يناير. ومع أن سياق كل بلد ما بعد انتهاء الصراع مختلف، فإننا نرى أن المبادئ الأساسية وراء ذلك النهج خطوة هامة إلى الأمام وينبغي أن تطبق على نطاق أوسع.

كما تتشرف كندا برئاسة تشكيلة سيراليون التابعة للجنة بناء السلام. وبوصف تجربة سيراليون قصة نجاح لبناء السلام المتعددة الأطراف، فإنها تبرز عدة عوامل هامة. أولا، مكنت القيادة الوطنية القوية من تحقيق المصالحة السياسية ومهدت الطريق لعدة جولات من انتخابات ناجحة، وبذلك ترسيخ الحكم الديمقراطي وإعادة بناء الثقة. وبالمثل، فإن الجهود المبذولة لمكافحة الفساد ولامركزية الحكومة وتوفير الخدمات الأساسية تساعد على توفير ثمار سلام ملموسة للسيراليونيين.

ثانيا، تحقق النجاح في سيراليون بدعم دولي مستمر. فقد ساعد الالتزام العسكري الدولي القوي، بما في ذلك قوة حفظ سلام كبيرة تابعة للأمم المتحدة، على تحقيق الاستقرار في البلد ووضع حد للحرب الأهلية. إن الدعم الكبير للميزانية والبرنامج الشامل لإصلاح قطاع الأمن في السنوات التي أعقبت الصراع أرسيا أسسا متينة لتحقيق مزيد من التقدم. ومنذ عام ٢٠٠٧، عملت لجنة بناء السلام أيضا

لضمان حصول سيراليون على الاهتمام والدعم السياسي الدوليين اللازمين لاستكمال عملية بناء السلام.

ثالثا، إن نهج بناء السلام في سيراليون نموذج يستحق الاحتذاء به. فقد واءم المجتمع الدولي جهوده مع الأولويات الواردة في خطة التغيير والاستراتيجية الوطنية الخاصة بتوطيد السلام والتنمية الاقتصادية في سيراليون. وفي ذلك السياق، عملت أسرة الأمم المتحدة أيضا على توحيد مختلف ولاياتها ومواردها في إطار استراتيجية مشتركة والرؤية المشتركة للأمم المتحدة بشأن سيراليون. وتشكيلة سيراليون التابعة للجنة بناء السلام لم تؤيد هذا النهج فحسب، وإنما وجهت عملها بهمة أيضا وفقا للأولويات الوطنية. وقد أكدت هذه الخطوات القيادة الوطنية وخفضت الازدواجية في العمل وتخلصت من أعباء إدارية لا لزوم لها وعززت التنسيق.

وختاما، تجدر الإشارة إلى أن المسائل المعلقة لبناء السلام في سيراليون نموذج للتحديات في أماكن أخرى. وتمثل ضخامة عدد السكان الشباب العاطلين عن العمل خطرا كامنا لعدم الاستقرار. ولئن كان إيجاد حل في الأجل الطويل يعتمد على النمو الاقتصادي واستثمارات القطاع الخاص، فإن من الضروري اتخاذ إجراءات فورية لضمان إسهام الشباب في توطيد السلام بدلا من استغلالهم من الجهات السياسية الفاعلة أو الجهات المجرمة لأغراض عنيفة.

وقدمت كندا أيضا الدعم لبناء السلام في تيمور – ليشتي. ومنذ عام ٢٠٠٦ وحتى بداية هذا العام، ساهمت كندا بخبراء شرطة في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي من خلال ترتيب الشرطة الكندية، مما يساعد على زيادة الاستقرار وعلى مواصلة تدريب قوة الشرطة الوطنية. ومنذ عام ٢٠٠٨، ما برحت تيمور – ليشتي أيضا عضوا في برنامج التدريب والتعاون في كندا، الذي يوفر بناء القدرات من خلال التدريب العسكري واللغوي. وفي تيمور – ليشتي، كما في أماكن أخرى، استخلص المجتمع الدولي أيضا درسا حيويا. إن تحقيق النجاح في بناء السلام يتطلب الالتزام المستمر.

(تكلم بالفرنسية)

ولا يزال يتعين عمل الكثير ولكن العديد من المبادئ الشاملة آخذة في البروز. ومن الواضح أن بناء السلام ينبغي أن يبدأ في أقرب وقت ممكن، وأنه يكون مكملا لحفظ السلام، وأنه يتطلب موارد كبيرة والتزاما مستمرا.

ينبغي أن يواصل مجلس الأمن كفالة تحديد المخاطر الأساسية لاحتمال عودة الصراع في أي سياق معيّن والتصدي لها بطريقة مستهدفة، بما في ذلك عن طريق التعاون الأوثق مع لجنة بناء السلام.

وبالمثل، يجب أن يكون الدعم الدولي أكثر شمولا، ومتكاملا بشكل أفضل وأكثر مراعاة للسياق المحلي. كما أن من الضروري تعزيز التنسيق بين الأطراف الفاعلة الأمنية والإنسانية والإنمائية، بما في ذلك التنسيق بين الأمم المتحدة والبنك الدولي، وكذلك فيما يتعلق بالعمل الواعد للجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن مبادئ وطرائق العمل في الدول الخارجة من الصراع. إن التنفيذ الكامل للتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن بناء السلام (S/2010/304) عنصر رئيسي في تحقيق هذه الأهداف.

وأخيرا، يجب، قبل كل شيء، أن يعزز بناء السلام الملكية الوطنية. وينبغي أن يعمل المجتمع الدولي لإنشاء قدرة من أجل الحوكمة الفعالة وتعبئة الدعم للأولويات الوطنية بأسرع ما يمكن. ويمكن للمجتمع الدولي، بل ينبغي له، عن طريق الاعتماد على الخبرات المحلية والإقليمية الدولية، أن يبذل جهدا أكبر لحشد الخبرات المدنية لدعم السلطات الوطنية، بما في ذلك عن طريق تعزيز التعاون فيما بين بلدان

الجنوب. وتترقب كندا باهتمام إنجاز دراسة المجلس بشأن القدرات الميدانية في إطار منظومة الأمم المتحدة.

إن كندا، بصفتها بلدا ملتزما بقوة بحفظ السلام، تقدم إسهامات من أجل إحراز تقدم في كل هذه المجالات وستواصل القيام بذلك في المستقبل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كرواتيا.

السيد فيلوفيتش (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): تعلِّق كرواتيا أهمية كبرى على هذه المناقشة المهمة التي جاءت في وقتها، وتتأكد أهميتها بلا شك في ارتفاع مستوى المشاركة في هذا التجمع.

تؤيد كرواتيا البيان الذي سيدلي به وفد الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد. لكن، اسمحوا لي بأن أغتنم هذه الفرصة لتبادل بعض الملاحظات الإضافية بشأن هذا الموضوع المهم.

أنشئت لجنة بناء السلام بهدف رئيسي وهو سد الثغرات في عمليات حفظ السلام بين الأمن وإعادة الإعمار باتخاذ نهج مبتكرة، وتكون منسقة ومتسقة ومتكاملة وموجهة صوب التعافي وإعادة الإعمار وبناء المؤسسات بعد انتهاء الصراع. وفي ذلك الصدد، ننظر إلى المهمة الأساسية للجنة بناء السلام لدعم البلدان الخارجة من الصراعات باعتبارها مهمة جمع كل الأطراف المعنية معا وتعبئة الموارد اللازمة وتقديم التوصيات الاستراتيجية والمحددة بغية تحسين تنسيق هذه الجهود في إطار الأمم المتحدة وخارجها.

وتؤمن كرواتيا إيمانا قويا بأن التنفيذ الفعال لولاية لجنة بناء السلام من جانب كل أصحاب المصلحة يوفر أفضل سبيل لتحقيق ركائز الأمم المتحدة الثلاث – الأمن والتنمية وحماية حقوق الإنسان – وكلها شروط مسبقة لا غنى عنها للسلام المستدام والاستقرار الطويل الأجل.

ونرى أن بناء السلام بعد انتهاء الصراع، وهي مرحلة ينبغي أن تعقب وقف العمليات القتالية، تكتسي نفس أهمية وضع نهاية للصراع. وبغية منع عودة الصراعات، ينبغي إقامة صلة قوية بين حفظ السلام وبناء السلام بأسرع ما يمكن، على أساس نهج منسق ومتسق ومتكامل، والتنفيذ الفوري لاتفاق السلام والمعرفة المتعمقة بالحالة على الأرض.

وفي ذلك الصدد، تود كرواتيا أن تشدد على الدور المهم والداعم الذي يضطلع به مكتب دعم بناء السلام في وضع استراتيجيات بناء السلام، وكذلك الإسهامات القيِّمة للجنة بناء السلام من خلال وسائل عملها المفيدة والمبتكرة، والاستفادة من التشكيلات القطرية المخصصة والاجتماعات، التي أضفت أبعاداً جديدة شاحذة للفكر إلى هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام.

وبناء على تجربتها الوطنية فيما يتعلق بواحدة من أكثر بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة نجاحا، إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية، التي تضمنت عناصر مهمة لحفظ السلام، بما في ذلك التجريد من السلاح والمصالحة وبناء المؤسسات، تؤيد كرواتيا نية المجلس زيادة تعزيز الاتساق بين صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام. ونحن نرى، بصفة خاصة، أن ممارسة المجلس لتحويل بعض بعثات حفظ السلام السابقة إلى بعثات متكاملة لبناء السلام خطوة مهمة في الاتجاه الصحيح صوب مساعدة لجنة بناء السلام في تنفيذ أطرها الاستراتيجية المتكاملة. ولذلك فإن التعاون بين المجلس ولجنة بناء السلام في ذلك الصدد يكتسي أهمية كبرى. غير أننا، لا نزال نرى مجالا لمزيد من التحسين. وينبغي، بصفة خاصة، أن ننظر في الأفكار التي يمكن أن تقدمها لجنة بناء السلام إلى مداولات المجلس المتعلقة بمسائل محددة بشأن البلدان المدرجة في جدوَلي أعمال مجلس الأمن ولجنة بناء السلام.

إن الجهود التي بذلتها حتى الآن لجنة بناء السلام كي تعالج في آن واحد المسائل الأمنية والسياسة والاجتماعية الرئيسية عن طريق وضع استراتيجيات متكاملة لبناء السلام، جهود بالغة الأهمية. لقد بينت بوضوح أن الترابط والتآزر بين هذه المجالات عنصران ضروريان لبناء السلام على نحو ناجح. وفضلا عن ذلك، نحن نرى أن إنشاء أداة استراتيجية وطنية واحدة تشمل كل برامج وأنشطة بناء السلام ذات الصلة ابتكار مفيد يستحق المزيد من النظر المتعمق.

وبالمثل، يتعين على الأمم المتحدة، من جانبها، أن تحذو حذو اللجنة بتوحيد برامجها وأنشطتها بغية كفالة توحيد الأداء. وفي الوقت نفسه، ينبغي ألاّ نغفل الدروس المستفادة من النهج المخصص لكل بلد بعينه: المتمثل في أنه مع أوجه مشتركة، ليس هناك نهج واحد ملائم لجميع الحالات وينبغي مناقشة كل حالة من حالات البلدان بصورة متعمقة والتعامل معها وفقا لظروفها واحتياجاتها.

وفي جميع هذه الجهود، تكتسي الملكية الوطنية لعملية بناء السلام أهمية كبرى. ولا ينبغي أن يتطور بناء السلام في فراغ لذاته، وإنما ينبغي أن يستفيد من الموارد والخبرات المحلية المتاحة، التي توفر منظورا فريدا لا يتوفر للقادمين من الخارج. ويتيح هذا النهج التطوير والتوطيد الملائم لهياكل الحكم الوطنية والسياسات الضرورية التي تتفق مع الأولويات الوطنية. ويمهد هذا، بدوره، الطريق أمام قبول أكثر لبعثة بناء السلام من جانب السكان المحليين.

وفي ذلك السياق، تؤيد كرواتيا بقوة فكرة تطوير مجمع للخبرات المدنية يستمد بالدرجة الأولى من الموارد الإقليمية، وهو من شأنه أن يحسن الأداء تحسينا كبيرا عن طريق تقصير فترة الإعداد وتمكين النشر الفوري لأفرقة تحقيق الاستقرار بعد انتهاء الصراع. وعلاوة على ذلك، تسلِّم كرواتيا بأن تعزيز المجتمع المدني يكتسي أهمية خاصة في بناء السلام، حيث قد تكون المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني قادرة على توفير صلة قيِّمة بين لجنة بناء السلام والاستراتيجية التي أقرها السكان المحليون.

وتأكيدا على زيادة البعد الإقليمي للصراعات الحديثة، نشجع على زيادة الاشتراك وتعميق التعاون بين لجنة بناء السلام والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. كما ينبغي أن تكون مختلف كيانات الأمم المتحدة العاملة في مناطق بعينها جزءا من المعادلة.

من الواضح أن بناء السلام يستلزم نهجا متعدد الأبعاد تدعمه موارد تقدم في وقتها ومستدامة وثابتة ومرنة. وتدرك كرواتيا، بصفتها مؤسسا مشاركا لصندوق بناء السلام، الدور الحاسم الذي يضطلع به تمويل بناء السلام باعتباره استثمارا مبكرا صوب السلام والتنمية المستدامين. وفي هذا الصدد، نلاحظ مع التقدير الأدوار الخاصة التي يضطلع بها الصندوق ومؤسسات التمويل الدولية في جهود بناء السلام. وفضلا عن ذلك، ترحب كرواتيا بالجهود التي تبذلها لجنة بناء السلام لإشراك المانحين والشركاء غير التقليديين في تمويل أنشطتها، وكذلك محاولاتها كفالة أن يضاهي التزامات بناء السلام الوطنية الوفاء الكامل بالوعود التي قطعها المجتمع الدولي.

وترى كرواتيا أن لجنة بناء السلام، بعد خمس سنوات من إنشائها، على استعداد الآن لتناول المزيد من الحالات المحددة وإضافة المزيد من البلدان إلى جدول أعمالها. وفي الوقت نفسه، نحن نؤيد بقوة جهود لجنة بناء السلام في تطوير أدوات التقييم بغية رصد وقياس التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجيات بناء السلام والأنشطة ذات الصلة.

وفي الختام، نعرب عن أملنا بأن تقدم نتائج هذه المناقشة إسهاما كبيرا في عملية الأمم المتحدة الاستعراضية

لهيكل بناء السلام لعام ٢٠١٠ الجارية حاليا، مع الاحترام الكامل لولايات الهيئات المختلفة المعنية بهذه المسألة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أستراليا.

السيد كوينلان (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أنها لحظة تدعو إلى التشجيع خاصة لأستراليا إذ أتكلم اليوم أمام المجلس في ظل رئاسة اليابان، التي يتعين الإشادة بها وبكم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم.

وكما نعلم، يجري حاليا الكثير من النقاش في المنتديات المختلفة بشأن أهمية بناء السلام. والأمر الأساسي هو أن المناقشة مستمرة أيضا في مجلس الأمن، لأن بناء السلام عنصر ضروري – وفي أغلب الأحيان أكثر صعوبة – في منع نشوب الصراعات في المستقبل وفي تدعيم المنافع التي تحققها بعثات حفظ السلام. وبطبيعة الحال، كلتا هاتين المهمتين هدفان محوريان لأعمال المجلس.

ولا أود اليوم سوى أن أركز على بعض النقاط الرئيسية النابعة من مشاركة أستراليا في التصدي للتحديات الحالية لبناء السلام في تيمور – ليشتي وأفغانستان وجزر سليمان، وسابقا في بوغانفيل، وقبل وقت قصير في مشاركتنا مع سيراليون من خلال أعمال لجنة بناء السلام. ونحن نسهم بشكل إضافي في هذه المناقشة من خلال الاستعراض الحالي للجنة بناء السلام.

أولا، نحن نعتقد أنه يلزم النظر في بناء السلام في بداية إنشاء أي بعثة لحفظ السلام. وثمة اعتراف دولي متزايد بأن بدء جهود الإنعاش في أقرب وقت ممكن في حالات بعد انتهاء النزاع أمر بالغ الأهمية لمساعدة البلدان على تحقيق الاستقرار وتقديم الخدمات الأساسية لسكانها. وبهذه الصفة، ينبغي بطبيعة الحال ألا ينظر إلى تخطيط بعثات حفظ السلام على أنه مهمة عسكرية فقط، ولكن بدلا عن ذلك بوصفه بعدا يتطلب جهدا متعدد الأوجه ويجمع الاعتبارات السياسية والإنسانية والإنمائية مع البعد الأمني. وهذا أيضا يتطلب إقامة علاقة أوثق وأكثر عضوية بين المجلس ولجنة بناء السلام طوال نظر المجلس في أي حالة.

ثانيا، بطبيعة الحال لا توجد حلول سريعة للمشاكل المستعصية. والانتقال من مرحلة ما بعد انتهاء النزاع إلى ما يمكن أن نسميه الحياة العادية، مع أنه فريد في كل حالة، عادة ما يستغرق وقتا طويلا. وثمة ضرورة لتحقيق التوازن بين الحاجة إلى الاستجابات السريعة والمرنة للمسائل الطويلة الأجل وبين الجهود المستمرة لتحقيق الأهداف القصيرة الأجل. ويمكن لتقليص مشاركتنا بشكل أسرع مما ينبغي أن يؤدي إلى العودة إلى الصراع. واستخلصت أستراليا هذا الدرس بشق الأنفس في تيمور – ليشتي، وبأوضح شكل مع الحاجة في عام ٢٠٠٦ إلى إعادة حفظة السلام بعد سحبهم بشكل أسرع مما ينبغي. ونحن بحاجة إلى أن نكون مدركين للسياق السياسي والأمني السريع التغير وقادرين على الاستجابة له، وبطبيعة الحال، أن نكون مستعدين لمواصلة التصدي لأي تحد حتى نهايته.

ثالثا، مع أن إحلال السلام والأمن واستمرارها عنصر جوهري لبناء السلام، فإنه يتطلب أيضا بذل جهود لبناء الدولة. وهذا يتطلب من جميع الأطراف الفاعلة الدولية – سواء كانت السياسية أو الأمنية أو الإنسانية أو الإنمائية – أن تطور فهما مشتركا لجميع العوامل التي تؤثر في قدرة أي دولة على بناء السلام المستدام. وهذه الجهات الفاعلة بحاجة إلى مواءمة جهودها مع الأولويات الحكومية وتنسيق أنشطتها لإحراز أفضل النتائج. والنهج الطويل الأجل الذي اتخذته أستراليا نحو مساعدة بلدان بعد انتهاء النزاع يهدف إلى معالجة المسائل الأمنية والإنمائية والاقتصادية والسياسية بمثل هذه الطريقة الشاملة والمتسلسلة.

وفي تيمور – ليشتي، لا تقوم بعثة الأمم المتحدة والقوة الدولية لتحقيق الاستقرار التي تقودها أستراليا بالمساعدة على تحقيق السلام والأمن واستمرارهما فحسب، بل إنهما علاوة على ذلك يوفران إلى حد كبير لتيمور – ليشتي حيزا لتطوير مؤسساتها الحكومية والأمنية بحيث لا تقوم أي حاجة في المستقبل إلى مثل ذلك الوجود الأمني الدولي. كما إنهما يوفران حيزا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستثمار في الموارد البشرية، وكلاهما سيكونان حاسمين في المستقبل الطويل الأجل لتيمور – ليشتي.

ومن البديهي أن جهود أستراليا في تيمور – ليشتي في المراحل المبكرة منحت أولوية لتحقيق استقرار الحالة الأمنية والاستجابة للاحتياجات الأمنية ومساعدة الحكومة الجديدة على البدء عاجلا بإعادة بناء المؤسسات اللازمة لها للحكم. ومع ذلك، ومن فهم طبيعة الأحداث بعد وقوعها، ندرك الآن أنه كانت هناك حاجة منفصلة إلى انتقال مبكر بصورة أكبر إلى كفالة تحقيق منافع مرئية وملموسة للسكان الفقراء الذين يعيشون في الأرياف وللأعداد الكبيرة للغاية من السكان العاطلين عن العمل في جميع أنحاء تيمور – ليشتي. وتسعى استراتيجيتنا القطرية الجديدة لتصحيح هذا الاختلال وإيلاء أكبر تركيز على العمل مع الحكومة لتقديم الخدمات الصحية والتعليمية وتحسين الإنتاجية الزراعية والتصدي لتحديات عمالة الشباب. وربما تكون هذه الحاجة الأخيرة أكثر أهمية من الجميع. وهي لا غنى عنها للاستقرار في المستقبل.

وفي أفغانستان، استكملت جهودنا العسكرية في ولاية أروزغان بإنشاء برامج إنمائية مماثلة. وأدت جهودنا الرامية إلى تلبية احتياجات السكان إلى إبراز الصلة التي لا تنفصم بين الجهود العسكرية والدبلوماسية والإنمائية في إرساء السلام المستدام.

وأخيرا، تتفق أستراليا مع تقييم الأمين العام الذي مفاده أن هناك حاجة إلى توسيع وتعميق فريق الخبراء المدنيين، بما في ذلك من البلدان النامية، بغية المساعدة في تطوير القدرات الوطنية في مجتمعات بعد انتهاء النزاع. وأنشئت الفرقة المدنية الأسترالية في أواخر عام ٢٠٠٩ للتمكين من النشر السريع للمدنيين الأستراليين في بلدان ما بعد انتهاء النزاع بالتنسيق مع الحكومة المحلية والجهات الفاعلة الأخرى. ونحن نتطلع إلى الاضطلاع بدور فعال في الاستعراض المقبل للقدرات المدنية الدولية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد بيدرو سيرانو، الرئيس بالنيابة لبعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

السيد سيرانو (تكلم بالإنكليزية): أود أن ابدأ بياني بتقدم الشكر لكم، سيدي الرئيس، على دعوتكم الاتحاد الأوروبي إلى المشاركة في هذه المناقشة الحسنة التوقيت والهامة.

ويؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد تركيا وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة؛ وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المحتمل ترشحها ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا؛ فضلا عن أذربيجان وأرمينيا وأوكرانيا وجورجيا وجمهورية مولدوفا.

وجريا على الممارسة المتبعة، يجري تعميم الصيغة الكاملة لبيان الاتحاد الأوروبي. وسأدلي بصيغة مختصرة للبيان.

بادئ ذي بدء، أود أقر بأهمية البيانات التي أدلى بها وزير خارجية اليابان، والأمين العام، ووزراء أفغانستان وسيراليون وتيمور – ليشتي، والمدير العام للبنك الدولي. كما

أود أن أشيد بكم، سيدي الرئيس، على التزامكم الشخصي بقضية بناء السلام.

إن متابعة تقرير العام الماضي للأمين العام عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع (S/2009/304)، واستعراض لجنة بناء السلام لعام ٢٠١٠، والنظر المستمر في حفظ السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة تمثل ثلاثة مجالات أولوية رئيسية. والاتحاد الأوروبي سيتابع ويشارك بصورة وثيقة للغاية في هذه العمليات، ومن المؤكد أنه سيشارك في تنفيذ تقرير الأمين العام واستعراض القدرات المدنية للأمم المتحدة.

وفي عدة مناسبات عجزنا عن كسر حلقة الأزمة واضعنا نوافذ الفرصة لاتخاذ إجراء حاسم. وشهد المجتمع الدولي عددا أكبر مما ينبغي من البلدان تعود إلى حالة الصراع في فترات قصيرة من الوقت. والنسبة البالغة ٣٠ في المائة للبلدان التي عادت إلى الصراع في ظرف خمس سنوات من التوصل إلى اتفاق للسلام نسبة غير مقبولة من حيث المعاناة ومن حيث الفرص الضائعة ومن حيث الاستثمارات الضائعة. وعكس هذا الاتجاه مسؤولية مشتركة وأمر ندين به لأكثر الأشخاص المتضررين من الصراعات.

إن بناء السلام أمر يتعلق بأكثر من إنهاء الحرب. ويهدف بناء السلام إلى بناء جسر حيوي بين الإدارة القصيرة الأجل للأزمة والجهود الطويلة الأجل لتدعيم الاستقرار بمنع تكرار حلقة الصراع من خلال تحقيق التنمية البشرية وبناء الدولة ودعم المجتمع المدني.

لقد تعلمنا من التجربة المشتركة خلال العقود الماضية أنه لا يمكن تطبيق صيغة واحدة على الحالات المعقدة التي تشمل مجالات الأولوية فيها مجالات السلام والأمن والتنمية والشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان وسيادة القانون، بما في ذلك مكافحة الإفلات من العقاب.

وبغية التصدي لهذه التحديات الهائلة، يرى الاتحاد الأوروبي أنه ينبغي تكريس جهود إضافية ليس فحسب لتحقيق المزيد من الملكية الوطنية بوصفها الأساس لجهود بناء السلام، بما في ذلك بدعم زيادة مشاركة النساء، بل أيضا لتحديد الأولويات ذات المصداقية ووضع استراتيجيات متسقة لبناء السلام ولتقديم الدعم المالي السريع والمرن والثابت، ولإقامة شراكات وطنية وإقليمية ودولية فعالة. وبمقدور لجنة بناء السلام أن تساند تلك الخطة. وتشكل حالة سيراليون مثالا ممتازا على القيمة المضافة التي يمكن أن توفرها لجنة بناء السلام. ويسهم الاتحاد الأوروبي على نحو كبير في الجهود المبذولة هناك، بينما يركز على الحكم الرشيد، وإعادة تأهيل المرافق الأساسية ذات الأولوية، ودعم الميزانية العامة.

وفي الوقت الحالي، يشارك الاتحاد الأوروبي على الصعيد العالمي في ١٢ عملية لإدارة الأزمات المدنية والعسكرية تشمل مجموعة واسعة النطاق من الأنشطة. كما نتعاون بفعالية مع الأمم المتحدة في ثمانية مسارح مختلفة.

ويهدف الهيكل الجديد للاتحاد الأوروبي المعني بإدارة العلاقات الخارجية، بقيادة الممثل السامي أشتون، إلى زيادة التقارب بين جميع الصكوك الموضوعة رهن إشارة الاتحاد الأوروبي وتعزيز اتساق إجراءاته القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل.

وفي تيمور – ليشتي، وفر الاتحاد الأوروبي أكثر من ٤٠٠ مليون دولار منذ عام ١٩٩٩ على شكل مساعدات إنمائية وإنسانية. وفي الفترة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٣، سيواصل الاتحاد الأوروبي دعم شعب تيمور – ليشتي، بمبلغ يصل إلى ١٠٠ مليون دولار، في مجالات مثل تنمية المناطق الريفية، والصحة والأمن الغذائي، وإصلاح قطاع الأمن، والإدماج الاجتماعي للأشخاص المشردين داخليا.

وأخيرا، وفيما يتعلق بأفغانستان، تشكل الإسهامات في مجالات تحسين الحوكمة، والإصلاح الانتخابي، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان، وبناء مؤسسات أفغانستان، صلب دعم الاتحاد الأوروبي لذلك البلد. ويواصل الاتحاد الأوروبي من خلال خطة عمله، بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وغيرها من الشركاء الدوليين، تقديم المساعدة الطويلة الأجل إلى أفغانستان بشأن برامج بناء المؤسسات والقدرات المدنية، بما في ذلك على الصعيد دون الإقليمي.

وفي الختام، أود أن أجدد التأكيد على أنه لا يسعنا إلا أن نتصدى للتحدي المتمثل في دعم البلدان الخارجة من الصراع لدى بناء السلام الدائم. وبالنظر إلى مشروعية الأمم المتحدة على الصعيد العالمي، فإنها تضطلع بدور مركزي، في إطار شراكة وتنسيق وثيقين مع الأطراف الفاعلة الرئيسية. ويظل الاتحاد الأوروبي عازما بحزم على تقديم الدعم الفعال لتلك الجهود الجماعية بغية مساعدة البلدان بصورة أفضل على بناء السلام المستدام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم لفنلندا.

السيد فينانين (فنلندا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن بلدان الشمال، وهي أيسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج.

وأود أن أضم صوتي إلى أصوات الآخرين في الإعراب عن الشكر لليابان على تنظيم هذه المناقشة في الوقت المناسب، وللوزراء على ملاحظاتهم القيمة.

قبل خمسة أعوام، لاحظ الأمين العام السابق كوفي عنان وجود فجوة متسعة في الآلية المؤسسية للأمم المتحدة. فما من جزء من منظومة الأمم المتحدة تصدى بفعالية للتحدي المتمثل في مساعدة البلدان على الانتقال من الحرب إلى السلام الدائم. واتفقت الدول الأعضاء مع ملاحظة السيد عنان. وتم إنشاء لجنة بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام وصندوق بناء السلام. وفي هذا العام، نقيم مدى نجاحها في سد تلك الفجوة وكيفية تحسينها للجهود المشتركة لبناء السلام. وستواصل بلدان الشمال انخراطها الفعال في عملية الاستعراض.

غير أن بناء السلام لا يقتصر على مجرد لجنة بناء السلام، بل يشمل أيضا الحيز الأوسع نطاقا للسياسات العامة والتدخلات والعمليات، كما تدل على ذلك هذه المناقشة. والواقع أنه جهد تعاوني للأمم المتحدة قاطبة وخارجها. والأهم من ذلك أنه مهمة وطنية للبلد الخارج من الصراع. ونتطلع إلى المناقشة التي ستعقد في وقت لاحق من هذا العام بشأن نتائج تنفيذ توصيات تقرير الأمين العام عن بناء السلام (S/2009/304).

وأود أن أسلط الضوء على بعض النقاط التي تعتقد بلدان الشمال أنها هامة لاستعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام، ولبناء السلام على نحو أعم.

إن السلام أكثر من مجرد انعدام العنف. فبناء السلام المستدام يتطلب أكثر من وضع استراتيجية أمنية للأجل القصير، وتحقيق الاستقرار السياسي، وجني الثمار الأولى للانتعاش الاقتصادي. كما يتطلب السلام المستدام استعادة أسس مجتمع سلمي وكفالة مساءلة الدولة أمام شعبها. وهو يتطلب احترام الحقوق الأساسية لكل فرد، وإنشاء مؤسسات احترافية وموثوقة لسيادة القانون والأمن، ووضع اتفاق اجتماعي استنادا إلى عملية مصالحة جامعة وشفافة.

والنهج الحالي لبناء السلام لا يرقى إلى مستوى تلك الرؤية. فالولايات والاستراتيجيات تميل إلى التركيز على النتائج القصيرة الأجل، لأن كفالة إحراز تقدم يمكن قياسه في مجالي الأمن والاستقرار السياسي أمر صعب للغاية. غير

أنه يجب علينا أن نحاول، ولدى قيامنا بذلك، يجب أن نقر بتنوع حالات ما بعد الصراع.

وما من سياسة لبناء السلام ستكون سارية على جميع حالات ما بعد الصراع. فالأمور التي تبني السلام في بلد ما لا تبني السلام بالضرورة في بلد آخر. والمساعدة الدولية للبلدان الخارجة من الصراع يجب أن تستند إلى تفهم سياق البلد وتفسحَ المجال لقدر أكبر من المرونة والقدرة على التكيف. ويجب على المجتمع الدولي أن يتفادى فرض توقعات وجداول زمنية غير واقعية للإصلاحات الشاملة، مع مراعاة أن السلام المستدام يتطلب رؤية شاملة طويلة الأجل والقدرة على المثابرة.

إن الملكية الوطنية القائمة على عملية سياسية جامعة وشفافة هي الأساس للقيام بتدخلات فعالة لبناء السلام. ولهذا السبب يجب أن يركز استعراض لجنة بناء السلام على تحقيق قيمة مضافة على الصعيد الوطني وتقييم مدى قدرة هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام بصورة كافية على تعزيز جهود بناء السلام المملوكة والمنسقة وطنيا والترويج لها.

ونرى أن دور المجتمع الدولي ينبغي ألا يقتصر على كفالة مبدأ الملكية الوطنية فحسب، وإنما أيضا المساءلة الوطنية أمام السكان المحليين. ولدى دعم المجتمع الدولي للهياكل الحكومية الانتقالية، ينبغي أن يتصرف باعتباره ضامنا لنشوء عمليات سياسية جامعة حقا. وينبغي دعم المجتمع المدني واستشارته بصورة حقيقية. ومن المسلم به – ولو أنني أقول ذلك – إن النساء اللواتي يشكلن أكثر من نصف السكان، يجب أن يُشرَكنَ تماما في جميع عمليات بناء السلام والعمليات السياسية منذ بدايتها.

وعندما تصبح الأمور صعبة، وستصير كذلك، فإن دور المجتمع الدولي هو إبقاء تركيزه منصبا على الهدف المتمثل في الملكية الوطنية الشاملة، بينما يقبل المخاطر الضرورية، بما في ذلك المخاطر المالية. وتلك هي المساءلة والشراكة المتبادلتين مع مجتمع من المجتمعات الخارجة من الصراع.

ويشكل التنسيق ركنا رئيسيا آخر للمساءلة المتبادلة. فالبلدان الخارجة من الصراع ينبغي أن تكون قادرة على توقع نهج منسق وداعم من المجتمع الدولي. ويشمل ذلك وضع نهج أكثر تنسيقا من جانب الأجهزة الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة، وتعزيز التكامل بين جميع الأطراف الفاعلة المعنية التابعة للأمم المتحدة وتحسين التنسيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى، مثل المؤسسات المالية الدولية. ويتطلب ذلك الأمر قيادة قادرة على خوض غمار المنافسة بين دوائر النفوذ. وتشجع بلدان الشمال الأمين العام ومجلس الأمن على مواصلة إبداء القيادة الاستباقية في جهودهما لتحقيق ذلك الهدف.

وأخيرا، وباعتبارنا دولا أعضاء، يجب أن ننظر أيضا في مسؤولياتنا. فالتنسيق يبدأ من الداخل. وينبغي أن نتكلم بصوت واحد على جميع الصعد واتباع سياسة متسقة لبناء السلام في مختلف المحافل المتعددة الأطراف والثنائية. وباعتبارنا مساهمين في هيكل بناء السلام الأوسع نطاقا، يجب علينا أن نعيد تأكيد التزامنا بتلك الخطة، بما في ذلك من خلال تعزيز وتطبيق نهجا تشارك فيه الحكومة بأسرها، مهما كان ذلك صعبا أو منطويا على التحديات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم للهند.

السيد هارديب سينغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): شكرا لكم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم بشأن بناء السلام بعد انتهاء الصراع وعلى ورقتكم المفاهيمية (S/2010/167).

بداية، أود أن أكرر ما شدد عليه الأمين العام في تقريره الصادر في العام الماضي عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع. ولا يمكن أن نكون مغالين في تشديدنا على حتمية الملكية الوطنية وارتكاز الجهود الدولية لبناء السلام على المستوى القطري.

والأمن ركيزة أساسية لبناء السلام. ولا يقل أهمية عن ذلك التركيز على بناء الفرص الاقتصادية، ولا سيما للشباب، إلى جانب الاستقرار السياسي والاجتماعي. ويتطلب ذلك اتباع نهج كلي يراعي البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لحالات ما بعد انتهاء الصراع. ومن المهم للغاية أيضا كفالة أن تكون هناك مصلحة حقيقية للبلد المشارك في جهود بناء السلام. ويعني ذلك أيضا أنه، حتى في الحالات التي يصعب فيها تحديد الملكية الوطنية، تُوجه الجهود الدولية لبناء السلام نحو تعزيز قدرة الدول في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع على الحكم الفعال والحكم الجيد. ويكتسب بناء القدرات أهمية أيضا، وبخاصة في الحالات التي تجد فيها البلدان صعوبة في الاستفادة بصورة كاملة من المساعدات المالية المقدمة إليها.

ولذلك، يرى وفد بلدي أنه يجب على المجتمع الدولي، في عمله من خلال الدور الأساسي للجنة بناء السلام، أن يناضل دائما لكفالة إجراء حوار متبادل فعال بين البلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام واللجنة ذاتها في جميع المراحل.

وتتمثل مسألة رئيسية أخرى في التمويل. فلنكن واضحين ونقر بأن نقص التمويل ما زال عقبة كبرى أمام نجاح مبادرات بناء السلام. ومن نافلة القول الإشارة إلى أن العناصر الأخرى – مثل الموارد البشرية والمساعدة التقنية والمساعدة الإدارية والمساعدة العينية وبرامج المساعدة الأخرى من خلال توفير التكنولوجيات الملائمة – مهمة أيضا.

وبالنظر إلى الطابع الحساس لمهام بناء السلام مثل إصلاح القطاع الأمني وإدارة التنمية، يجب أن تكون هناك درجة عالية من التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة. والعمل في التشكيلات القطرية يمثل بعدا إيجابيا. وسيحسن المجلس صنعا، بصفة خاصة، إذا تشاور حقا مع البلدان الرئيسية المساهمة بقوات عسكرية وشرطية، على الصعيد الثنائي ومن خلال الدور الأساسي للجنة بناء السلام، وذلك أثناء صياغة ولايات بعثات الأمم المتحدة وتنقيحها.

وقد تشاطرت الهند خبرتها وتجربتها الفريدتين في بناء الدولة مع عدد من البلدان في مرحلة الانتقال من الصراع إلى السلام. ويسعدنا للغاية أن نواصل إتاحة قدراتنا في بناء الدولة للبلدان في حالات ما بعد انتهاء الصراع والتعاون مع الأمم المتحدة في أنشطتها المختلفة لبناء السلام.

ومنذ إنشاء لجنة بناء السلام في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، تشارك الهند بصورة نشطة في أعمالها بصفتها عضوا في لجنتها التنظيمية وبالمساهمة في موارد صندوق بناء السلام. وسنواصل تعاوننا النشط مع لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام بهدف تمكين هاتين المؤسستين من الاضطلاع بكامل المهام الموكلة إليهما من قبل الجمعية العامة ومجلس الأمن. وإضافة إلى ذلك، نرى أنه ينبغي للصندوق العمل كمحفز للحكم الرشيد. وفي هذا الصدد، نحيط علما مع الموافقة بإنشاء الفريق الاستشاري الرفيع المستوى لاستعراض القدرات المدنية الدولية، تنفيذا لبرنامج العمل الذي عرضه الأمين العام في تقريره الصادر في عام ٢٠٠٩ عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع.

ويتعين علينا أن نعي أن بناء السلام ما زال مفهوما في مرحلة النشأة وهو يتطور باستمرار. وقد تبنى المجتمع الدولي فكرة بناء السلام تلبية للحاجة المهمة المتمثلة في

التعامل مع حالات ما بعد انتهاء الصراع. ومن ثم، يتحتم علينا كفالة نجاح بناء السلام والمؤسسات التي تشكل هيكل بناء السلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل جزر سليمان.

السيد بيك (جزر سليمان) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، يود وفد بلدي أن يشيد بمبادرة بلدكم بعقد هذه المناقشة المفتوحة حول موضوع ”بناء السلام بعد انتهاء النزاع: استراتيجية شاملة لبناء السلام لمنع تجدد النزاع“.

وأسهم في المناقشات بصفتي ممثل بلد خارج من الصراع ودولة متلقية حاليا في إطار نموذج لبناء السلام في منطقة المحيط الهادئ، تقوده أستراليا ويحظى بدعم قوي من نيوزيلندا، وبمشاركة الدول الـ ١٤ الجزرية الصغيرة النامية الأخرى في المحيط الهادئ. ويحصل بلدي على المساعدة في إطار ترتيب إقليمي يعرف باسم بعثة المساعدة الإقليمية إلى جزر سليمان. وتتألف البعثة الإقليمية التي أنشئت قبل ستة أعوام من عسكريين وأفراد شرطة وموظفين مدنيين. وولدت العلاقة والشراكة كما هائلا من الدروس القيمة التي آمل أن تحظى باهتمام لجنة بناء السلام وهذا المجلس.

ونموذج المحيط الهادئ منصوص عليه في إطار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة تحت العنوان الفرعي ”التنظيمات الإقليمية“. وأود وآمل أن نتمكن من الاستفادة من التجارب الأخرى لبناء السلام ومن إلقاء نظرة جديدة على نماذج أخرى ستثري مناقشة اليوم.

وأدرك أن لجنة بناء السلام التابعة للأمم المتحدة لها جدول أعمال ضيق لا يركز سوى على أربعة بلدان. ويظل السؤال كالتالي: ما الذي يحدث للبلدان الأخرى الخارجة من الصراع؟ ومن يتعامل معها، إن لم تكن لجنة بناء السلام؟

وفي سياق عرض خبرة بلدي، اسمحوا لي أن أزود المجلس بمعلومات موجزة عن بلدي. يبلغ تعداد سكان جزر سليمان أكثر من نصف مليون نسمة، يتكلمون حوالي ٨٧ لغة مختلفة. ويعيش ما يزيد على ٨٥ في المائة من السكان في المناطق الريفية. وفي أواخر عام ١٩٩٨، نشب توتر عرقي، أدى إلى صراع دام عامين بين جماعتين عرقيتين وتسبب في تدمير البلد وتدهور حالة القانون والنظام. ودخلت بعثة المساعدة الإقليمية البلد في عام ٢٠٠٣ استجابة لدعوة من حكومة جزر سليمان، وتواصل اليوم الاضطلاع بدور داعم في إعادة بناء البلد.

وبالنسبة للبلدان الكثيرة التي خربتها الحروب، فإن بناء السلام يتعلق بالأمن والتنمية وبناء الدولة. والأمن أولوية في جميع المراحل المبكرة لصنع السلام ويظل كذلك في إطار تغير البيئة. ويجب ضخ استثمارات كافية في القطاع الإنمائي ليتسنى إحلال سلام حقيقي. ويعني هذا أنه يجب على لجنة بناء السلام فهم البيئة التي تعمل في إطارها وأن تتحلى بالمرونة في نهجها من أجل التكيف مع تغير البيئة وأن تتوقع، وذلك هو الأهم، حدوث تغيير يتخذ أي شكل من أشكال الأزمات، سواء كان تغير المناخ أو أزمة الطاقة أو أزمة الغذاء أو الأزمة المالية. ومن شأن أي من هذه الأزمات هز الأنظمة الوطنية وزيادة حدة المشاكل التي تواجهها.

ومن الطبيعي أن يأتي الأمن وحقوق الإنسان وسيادة القانون بعد تحقيق التنمية. ويقال إنه لا يمكننا كفالة الأمن أو حقوق الإنسان للشعوب إلا بعد توفير الفرص الاقتصادية لها ومشاركتها بصورة نشطة في الاقتصاد؛ وإلا، فإن أي مكاسب للسلام ستظل هشة ولا يمكن التنبؤ بها.

بخصوص إصلاح القطاع الأمني، من المهم لنجاح أي آلية لبناء السلام استعادة الثقة في مؤسسات الدولة. ويعني هذا السماح للدولة بقيادة جميع المبادرات وتزويدها

بالأدوات والمعدات الضرورية. ويمكن للأمم المتحدة أن تبني الثقة في مؤسسات الدولة بإتاحة مجال لقوات الشرطة المدربة محليا للمشاركة في بعثات المنظمة. وسيكون هذا بمثابة إعلان وبيان من المجتمع الدولي عن استعادة الثقة العامة في المؤسسات الأمنية الجديدة للدولة.

بخصوص الحوكمة، يجب إيلاء مزيد من الاهتمام أيضا لهياكل الحوكمة الإقليمية والمحلية. وفي الكثير من مبادرات بناء السلام، يبقى التركيز على مؤسسات الدولة داخل العاصمة. وضآلة الاستثمار في الأذرع الأخرى للحكومة خارج العواصم تعوق الدولة في جهودها من أجل القيام بمهامها الأساسية خدمة لسكانها المنتشرين في أنحاء الدولة.

والكثير من أنظمة الحكم التي تتبناها البلدان النامية لا يقر دائما بالقوانين التقليدية والعرفية بطريقة محددة. وفي بعض الأحيان، تصطدم التشريعات الحديثة بالآليات التقليدية. وهذه مسائل ينبغي عدم تركها لتتفاقم وتنمو.

ثمة مجال أرغب في استرعاء انتباه المجلس إليه، وهو مجال لا تشمله الورقة المفاهيمية المعروضة على المجلس (S/2010/167)، ألا وهو الشراكة بين لجنة بناء السلام والدولة المتلقية وإدارة تلك العلاقة. تتمتع جزر سليمان بالاستقرار في إطار شراكة بعثة المساعدة الإقليمية إلى جزر سليمان. ومع ذلك، فقد مكّن وقوع حوادث متفرقة تتعلق بالقانون والنظام جزر سليمان وبعثة المساعدة الإقليمية من صقل تعاونهما في احتواء المشاكل الناشئة للأمن القومي. ويوفر إطار الشراكة، الذي أشارت إليه سابقا نيوزيلندا، تعاونا ديناميكياً وقويا بين الطرفين.

يجب أن تكون هناك شراكة ذكية بين لجنة بناء السلام والدولة المتلقية – وهي شراكة تتعلق بزيادة قدرة الدولة على نطاق المنظومة بذوي المهارات وتقديم الدعم لتحسين قدرتها على توفير الخدمات لسكانها. ويعالج ذلك الأسباب الأساسية للصراع ويسفر عن تفادي التنسيق المخصص للمساعدات خارج الجهاز الحكومي والمساعدة غير المتوازنة التي تزيد من احتمالات تقويض الدولة، ويجعل الدعم غير مستدام في الأجل الطويل ويحوِّل الجهات الفاعلة في الدولة إلى متفرجين.

أما النقطة الأخيرة التي أود أن أتناولها فتتعلق بالجهود الدولية. ولا بد لأي بلد خارج من الصراع أن يكون قادرا على توفير الأموال في إطار الدولة. وفي جزر سليمان، يمكن القيام بذلك بالاستثمار في مجالات مختارة، مثل الطاقة التي تمثل ثلث ميزانيتها الوطنية والزراعة وبخاصة زراعة الأرز. وسيحرر هذا الملايين من الدولارات مما يتيح المجال أمام البلد لضمان استدامة جزء كبير من برنامجه لبناء السلام.

أود أن أختتم بياني، سيدي الرئيس، بشكركم مرة أخرى على إتاحة هذه الفرصة. كما أغتنم هذه الفرصة لأشكر زملائي من بلدان منطقة المحيط الهادئ – ولا سيما أستراليا ونيوزيلندا وزملائي من الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ – على دعمهم لجزر سليمان عن طريق بعثة المساعدة الإقليمية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة السلفادور.

السيدة غالاردو هيرنانديس (السلفادور) (تكلمت بالإسبانية): سيدي الرئيس، يرحب وفدي بمبادرتكم لعقد هذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن بناء السلام بعد انتهاء الصراع، ولا سيما خلال هذا العام، ٢٠١٠، حيث سنستعرض التقدم الذي أحرزته لجنة بناء السلام والتحديات التي تواجهها بعد خمس سنوات من إنشائها. كما نشكر الأمين العام على دعمه المستمر لجهود بناء السلام من خلال مكتب دعم بناء السلام وقيادته على رأس صندوق بناء السلام.

تؤكد السلفادور من جديد على التزامها بأهداف وغايات لجنة بناء السلام، نظرا للإسهام الكبير الذي تقدمه اللجنة في دعم الجهود التي تبذلها البلدان الخارجة من الصراعات، ولا سيما البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة.

ومن الجدير بالذكر التنويه بأهمية الدروس القيِّمة المستفادة التي تمكّننا من تحديدها بشكل جماعي في إطار الفريق العامل التابع للجنة والمعني بالدروس المستفادة، الذي تشرفت السلفادور برئاسته لمدة ثلاث سنوات. ويجب أن تفيدنا هذه الدروس في جميع عمليات بناء السلام التي تجري في البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة، وكذلك في مناطق أخرى.

ونحن ندرك أن لكل صراع خصائصه. ولذلك، يجب على اللجنة أن تبذل جهدا أكبر لتعزيز نهج شامل يكرس اهتماما كبيرا لهذه الخصائص المحددة، ويراعي الأولويات التي وافقت عليها الأطراف الفاعلة المحلية والملكية الوطنية. وفي هذا الصدد، يود وفدي أن يؤكد من جديد على الحاجة إلى مواصلة إشراك جميع الهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة في عمل لجنة بناء السلام، بما في ذلك المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية، ولا سيما الوكالات والصناديق والبرامج التي ينبغي ألاّ ننسى أنها تقوم بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في الميدان.

وما زالت التشكيلات القطرية المخصصة تؤدي دورا خاصا في أنشطة اللجنة. وفي هذا الصدد، فإن فعالية عملها أمر هام جدا إذا أردنا أن نحقق الأهداف والمقاصد التي قامت لجنة بناء السلام بوضعها لنفسها. ونشير أيضا إلى أهمية تعزيز التنسيق والتعاون بين مختلف الجهات الفاعلة على الصعيدين الوطني والدولي في الميدان وهنا في المقر، من أجل ضمان أن تقدم حالات التآزر التي تنشأ بين الطرفين إسهاما فعالا في جهود الحكومات الوطنية الرامية إلى بناء السلام وألا تصبح عقبة في طريق العملية.

وعلاوة على ذلك، يرى وفدي أن الوقت قد حان لأن نفكر أكثر في الطابع والنطاق والإطار الزمني الذي تنفّذ فيه الاستراتيجية الشاملة لبناء السلام. ولئن كانت هذه الأداة قد نصت عليها القرارات التي تأسست بموجبها اللجنة فقد أثبتت الممارسة أننا بحاجة إلى إظهار بعض المرونة خلال مرحلتي التصميم والتنفيذ بحيث لا تصبح عائقا أمام عملية بناء السلام. وعلاوة على ذلك، من الأهمية بمكان أن تنظر اللجنة بجدية في العناصر أو الشروط التي يجب مراعاتها في نشر أي استراتيجية للخروج. فعمل اللجنة في بلد معيّن لا يمكن أن يدوم إلى ما لا نهاية. إن التجربة الناجحة للسلفادور دليل على ذلك.

وبلا شك إن مجلس الأمن يقوم بدور هام في دعم عمل لجنة بناء السلام. ولذلك، نعتقد أنه من المستصوب تعزيز قنوات الاتصال وتبادل وجهات النظر بين هذا الجهاز والتشكيلات القطرية المخصصة، وفي سياق أوسع، اللجنة التنظيمية التابعة للجنة.

وترى السلفادور، أن في وسع مجلس الأمن، بالتنسيق مع الجمعية العامة، تقديم رؤية استراتيجية أكثر تعمقا حقا للجنة بناء السلام. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن تعزيز العلاقات القائمة بين حفظ السلام وبناء السلام. كما يجب أن تتجسد هذه العلاقة في المزيد من التعاون بين إدارة عمليات حفظ السلام ومكتب دعم بناء السلام من أجل توسيع الرؤية والمتابعة، وبطبيعة الحال، الموارد، إلى أقصى حد. ونعتقد أيضا أنه من المهم تعزيز التآزر والاتساق بين استراتيجيات لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام وبالتالي مضاعفة الجهود التعاونية بين اللجنة والهيئات الإقليمية ذات الصلة.

وفي الختام، أود أن أكرر اقتناع حكومة السلفادور بأن الهيكل الجديد لبناء السلام أداة قيِّمة للغاية بالنسبة للمجتمع الدولي إلى الحد الذي سيمكِّننا من مواجهة التحديات التي تواجه البلدان الخارجة من الصراع. وسيفيد ذلك حفظ السلام والأمن في جميع أنحاء العالم، وكذلك الشعوب، مثل شعبنا، التي بذلت الجهود لبناء سلام دائم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل سري لانكا.

السيد كوهونا (سري لانكا) (تكلم بالإنكليزية): يقدر وفدي مبادرة الرئاسة اليابانية لتنظيم هذه المناقشة الهامة بشأن بناء السلام بعد انتهاء الصراع. وهي مبادرة جاءت في الوقت المناسب جدا. أود أيضا أن أقدم، باسم وفدي، أحر التحايا إلى وزير خارجية اليابان والوزراء الآخرين الموجودين معنا هنا اليوم في هذه الجلسة الهامة. تؤيد سري لانكا تماما البيان الذي أدلى به ممثل بنغلاديش باسم حركة عدم الانحياز.

كما نعلم جميعا، أنشئت الأمم المتحدة على أمل أن تسهم في الجهد الجماعي لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. ويمكن لنا جميعا أن نفخر بأن العالم ككل لم يدخل حربا خلال الأعوام الـ ٦٥ الماضية. لكن، خلال الفترة نفسها، انتشرت الصراعات بين الدول وداخل الدول. ولذلك، لا يمكن أن يتوقف جهدنا الجماعي لوضع نهاية للصراعات ومنع تكرارها في سياقات ما بعد انتهاء الصراع.

وأنشئت لجنة بناء السلام مع إدراك لخصائص جهود بناء السلام الناجحة. غير أننا يجب ألا نتجاهل الدروس المستفادة من الاستراتيجيات الأخرى المصممة داخليا التي نفذتها البلدان بنجاح لتحقيق السلام وتوطيده. وهناك أمثلة كثيرة لاستراتيجيات وضعت استنادا إلى الخبرة الوطنية، وحققت نجاحا أكبر بكثير من تلك التي وضعت في مؤسسات أكاديمية جوفاء. ويجب أن نقبل أن كل جهود بناء السلام فريدة، حسب طابع وسياق كل صراع. ولذلك يجب ألا يكون هناك مبدأ يناسب كل الحالات يطبق لدعم حالة محددة لأي بلد. ويجب مقاومة أي ميل إلى فرض حلول محددة مسبقا لتحقيق السلام والمصالحة، مهما كنا مرتبطين بها.

نحن ندرك أن المجتمع الدولي عليه مسؤولية كفالة عدم انتكاس حالات ما بعد الصراع إلى الصراع مرة أخرى، وتشجيع وتيسير الجهود الوطنية لتحقيق السلام الدائم. ولا بد أن نستمع إلى الحكومات والمجتمعات الوطنية التي تفهم بشكل أفضل أولويات أي بلد وأي شعب. ويجب أن يكون بناء السلام عملية مملوكة وطنية تماماً، ويجب أن يأتي السلام من الداخل وليس من الخارج. لقد أظهرت تجربتنا أن البعض في المجتمع الدولي يتوقع تحقيق معايير محددة وفقا لجداول زمنية مصطنعة، ويشعر أن الضغوط الخارجية يمكن أن تساعد في تسريع أي عملية، مع الإغفال للحساسيات الداخلية المعقدة وللواقع على الأرض. وفي أحيان كثيرة، يجري تجاهل التقدم المحرز لأنه ليس متسقا مع الوصفات الخارجية، ويبقى التركيز مستمرا على ما لم يتحقق بعد. ونجم عن هذا النهج في أغلب الأحيان رفض التدخل الخارجي والتباس في العمليات المحلية، مما أضعف نفوذ المجتمع الدولي.

وفي حالات كثيرة، فإن الزمن كفيل بالتئام جروح كثيرة، شريطة أن تدعمه تدابير ضرورية لبناء الثقة. وغالبا، يجري التأكيد بدرجة كبيرة على المصالحة السياسية وحدها، بدون إدراك أنه لا بد من منح أولوية مساوية لتحقيق التمكين الاقتصادي للسكان. ويؤدي الفقر والبطالة وعدم المساواة في الفرص وما ينتج عنها من إحساس بالظلم إلى تحول المجتمعات إلى التطرف ويوفر قاعدة الدعم للصراع المسلح. وفي حين قد تتبدى هذه القضايا الاجتماعية باعتبارها عرقية قومية أو صراعات دينية، من المحتمل جدا أن

تكـــون المظلمـــة الأساســـية هـــي الإحـــساس بالتـــهميش، خاصة اقتصاديا.

إن بناء السلام مهمة متعددة الأبعاد وتستلزم نهجا شاملا. وتشمل الاحتياجات الفورية للناس في مجتمعات ما بعد الصراع إعادة التأهيل وإعادة التوطين وتقديم الخدمات الأساسية والأمان والأمن وإعادة بناء الهياكل الأساسية وتوفير الفرص الاقتصادية عن طريق إيجاد فرص العمل واستعادة سبل كسب العيش المفقودة. وما لم يتم توفير الفرص الاقتصادية، لن يتحقق السلام بأي قدر من التيسير السياسي أو التدابير العقابية. إن أحد التعريفات التقليدية للسلام هو تطبيع حياة الناس. ولا يمكن لأي بناء للسلام أن ينجح بدون كسب قلوب وعقول الناس. ولا بد أن يجرى التعافي الاقتصادي بالتوازي مع تعزيز العمليات الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان. ويضطلع المجتمع الدولي بدور كبير في المساعدة في مرحلة التعافي الاقتصادي في سيناريوهات ما بعد الصراع.

ولا بد من إيلاء تركيز كبير على التئام الجراح وتحقيق المصالحة بين الناس في البلدان التي قسمت الصراعات فيها المجتمعات طوال عقود. إن من يصرخون مطالبين بالعدالة أو الثأر ضد مرتكبين مزعومين للجرائم إنما ينتمون إلى بيئة ثقافية اجتماعية معينة ينظر فيها إلى الثأر باعتباره بلسما. وفي منطقتنا من العالم تملي ثقافة عمرها آلاف السنين على المنتصر أن يبدي الرحمة. إن الرحمة والصفح والحاجة إلى التصالح مع الماضي، مهما كان مريرا، على أساس مقبول أخلاقياً، بغية النهوض بقضية المصالحة والاستقرار طويل الأجل، أمور ضرورية لتجربتنا الثقافية. وكما كتب الشاعر العظيم بصورة ملائمة عن الرحمة ”الرحيم من يرحم مرتين. طوبى لمن يعطي وطوبى لمن يأخذ“. إن الصفح وليس العقاب والثأر، لهما التأثير الأكبر في سياقنا. ولذلك، لا بد أن ندرك النهج المختلفة لمعالجة الطرق التي تستمر بها الصراعات ويمكن بها حسمها، ومرة أخرى أن نتفق على أنه ما من صيغة واحدة تناسب كل الحالات.

لقد بيّنت لنا تجربتنا أننا يجب أن نسمح بإقامة عملية ديمقراطية كي ينتخب الشعب زعماءه وأن نسمح للناس الذين عاشوا سنوات الصراع بأخذ زمام المبادرة في إعادة بناء مجتمعاتهم واتخاذ القرار بشأن مستقبلهم السياسي، بدلا من فرض حلول تستند إلى تقديرات اجتهادية لتطلعات الشعب. إن من عاشوا صراعات طويلة الأمد ينتهجون في أحيان كثيرة نهجا مختلفا تماما إزاء الطريقة التي يريدون بها تشكيل مستقبلهم، وفي أحيان كثيرة، لا تظل الأفكار القديمة التي أثارت الصراع أصلاً أولوية لهذه المجتمعات. ولذلك فإن الحلول السياسية في مجتمعات ما بعد انتهاء الصراع، من واقع تجربتنا، ينبغي ألا تسبق إقامة العمليات الديمقراطية والتشاور.

كما يتطلب بناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع موارد مالية هائلة، وفي بلدان كثيرة خارجة من الصراع، يكون أحد التحديات الرئيسية التي تواجهها إيجاد الموارد لتوطيد السلام. وغالبا ما يكون دعم الجهات المانحة مشروطا بقبول صيغتها لبناء السلام. ونرى أن صندوق بناء السلام يمكن أن يكون قناة يتم من خلالها دعم العمليات الوطنية وفقا لمميزاتها الخاصة.

ونأمل أن تسهم آراؤنا الصريحة بشأن استراتيجيات بناء السلام بعد انتهاء الصراع، بناء على تجاربنا، في الحوار الجاري بشأن أفضل الطرق لتحقيق السلام الدائم واستدامته. وتؤيد سري لانكا تماما استعراض هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة الذي يجري تحت إشراف الجمعية العامة ونأمل أن تسهم هذه المناقشة في هذا الاستعراض.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل غانا.

السيد كرستيان (غانا) (تكلم بالإنكليزية): أود، باسم وفد غانا، أن أهنيء اليابان على تولي رئاسة مجلس الأمن لشهر نيسان/أبريل، وعلى تنظيم هذه المناقشة. كما أود أن أهنيء غابون على ترؤسها باقتدار أعمال المجلس في شهر آذار/مارس. ونعرب عن التقدير للبيان الذي أدلى به الأمين العام هذا الصباح.

في نيسان/أبريل ٢٠٠٥، اشتركت حكومتا غانا والدانمرك في تنظيم حلقة عمل عن بناء السلام، في أكرا، لحشد الدعم لإنشاء لجنة بناء السلام، ولم يكن لدى كثيرين من المشاركين أي شك في أن بناء السلام سبق لجنة بناء السلام. ورغم ذلك، كانوا مقتنعين تماما بأن فكرة بناء السلام التي أشير إليها في تقريري الأمين العام، المعنونين ''خطة عمل للسلام'' (S/24111) و''في جو من الحرية أفسح'' (A/59/2005) – تهدف إلى تمكين الأمم المتحدة من إضافة قيمة عن طريق سد ثغرة مؤسسية وكفالة أن تصبح جهود بناء السلام مستدامة وفعالة. ولا بد من إبقاء القيمة المضافة للجنة بناء السلام في الأذهان خلال عملية الاستعراض الجارية.

إن هدف تحقيق السلام المستدام ليس حدثا، بل عملية تستلزم اهتماما مستداما من جانب المجتمع الدولي. وكي يكون بناء السلام مستداما، ينبغي أن تهدف عمليات بناء السلام إلى تعميق ثقافة السلام والديمقراطية واحترام سيادة القانون والعدالة وحقوق الإنسان والشرعية الدولية.

ولجنة بناء السلام آلية لمنع نشوب الصراع إلى درجة أنها مكلفة بحشد الموارد والبحث عن دعم المجتمع الدولي لمنع بلدان ما بعد انتهاء الصراع من معاناة العودة إليه. ولذلك، وخلال عملية الاستعراض المستمرة، ينبغي إيلاء الاهتمام لضرورة تعزيز لجنة بناء السلام بوصفها آلية للإنذار المبكر، وهي تعتمد على الدروس المستخلصة ليس لمنفعة البلدان المدرجة في جدول أعمالها والمعرضة لخطر العودة إلى الصراعات العنيفة فحسب، بل أيضا لمنفعة بلدان ما بعد انتهاء الصراع.

وقد يقدر هذا المنظور تقديرا أفضل حينما ينظر المرء في بعض الحالات التي عجز المجتمع الدولي عن الاستجابة لها في الوقت المناسب حينما كان الخطر يلوح في أفق بعض بلدان حالات بعد انتهاء الصراع، نظرا لأن السلام الذي كانت تتمتع به ذات مرة اعتبر أمرا مسلما به. وينبغي أن تتمكن اللجنة من تقديم المشورة إلى مجلس الأمن بشأن الحالات المدرجة في جدول أعمال المجلس، بالاستفادة من الدروس المستخلصة حيثما توفرت معلومات موثوقة تشير إلى احتمال نشوب صراع عنيف مع الإشارة الواجبة إلى الحساسيات الوطنية. وبالقيام بذلك العمل، ستحقق اللجنة الهدف المتمثل في سد الفجوة المؤسسية في إطار جهاز الأمم المتحدة لمنع نشوب الصراع بأكثر طريقة كلية وشاملة.

وعلى اللجنة أن تولي اهتماما مماثلا، إن لم يكن أكبر، ليس لضرورة حشد المجتمع الدولي وحده بل أيضا حشد أصحاب المصلحة الوطنيين من أجل تحقيق السلام المستدام، نظرا لأنه لا يمكن لأي دولة أن تتمتع بالسلام بدون المشاركة الفعالة لبناة السلام المحليين فيها. ولذلك، وبالرغم من أن غانا ليست أحد بلدان حالات بعد انتهاء الصراع، فإنها تقوم الآن بتنفيذ إطار لبناء السلام هو الهيكل الوطني للسلام في غانا. والهدف العام للسياسات هو تيسير إنشاء آليات للتعاون فيما بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين ببناء السلام في غانا بإضفاء الطابع المؤسسي على الاستجابات للصراع بهدف تحقيق المصالحة الاجتماعية والسياسية والدينية والحوارات التي تنطوي على تغيير حقيقي. ويشمل الهيكل الوطني أيضا إدماج ثقافة السلام في منهج المدارس في غانا وبناء قدرات المؤسسات الوطنية والمحلية لإدارة المظالم في بيئة ديمقراطية وراسخة في سيادة

القانون وللحصول على العدالة. وأحد العناصر الرئيسية لهذا الهيكل هو تعزيز وسائط الإعلام الحرة والمستقلة لإنشاء حيز للمناقشات العامة بشأن المسائل المعروضة على الدولة بطريقة تمكن الجميع من إسماع صوتهم بدون خوف.

ومن البديهي أن الهيكل الوطني للسلام في غانا، يستمد الإلهام من الدستور الوطني، الذي ينص على استقلال القضاء واستقلال وسائط الإعلام بعيدا عن كل سيطرة حكومية واستقلال اللجنة الانتخابية، فضلا عن المبادئ التوجيهية لسياسات الدولة، التي تدعو إلى التنمية الوطنية المنصفة والشمول الاجتماعي وعدم التمييز.

وينبغي أن يضطلع التعليم بدور رئيسي تقريبا في جميع الأبعاد الوطنية لبناء السلام الواردة في الورقة المفاهيمية المعدة لهذه المناقشة (S/2010/167)، سواء كانت إصلاح قطاع الأمن أو إعادة إدماج الجنود أو التخفيف من حدة الفقر والبطالة أو تجنب التمييز ضد النساء أو كفالة التوازن الجنساني. فعلى سبيل المثال، لا يمكن لأي مجتمع أن يدمج بصورة فعالة أطفاله الجنود السابقين أو أن يساعدهم على الحصول على وظائف لائقة بدون تزويدهم أولا بالكتب بدلا من الرصاص. ويمكن تخفيف ارتفاع معدل البطالة بين النساء والفتيات بإنهاء التمييز ضد النساء في العديد من المجتمعات في مجالي الحصول على التعليم والحياة الاجتماعية. واعترافا بقيمة التعليم، ينص دستور غانا الوطني على مجانية وإلزامية التعليم الأساسي للجميع باستهداف الفتيات والصبيان بدرجة متساوية. وتحقيقا لهذه الغاية، ترحب غانا بالجهود التي تبذلها لجنة بناء السلام والأمين العام بان كي-مون الرامية إلى إدماج النساء في بناء السلام.

كما ترحب غانا بالتركيز على ضمان الملكية الوطنية. وفي سياق كفالة السلام المستدام في بلدان ما بعد انتهاء الصراع، ينبغي أن يراعي مبدأ احترام الملكية أو السيادة الوطنية مبدأ التضامن. ولذلك، فإن غانا ستناشد لجنة بناء السلام مواصلة استكشاف الاستراتيجيات المناسبة لإشراك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بغية تعزيز التنسيق والاتساق باتخاذ نهج متكامل نحو إنجاز ولايات بناء السلام الخاصة بهذه المنظمات، بالتعاون مع المجتمع المدني والمانحين.

وسيساعد تعزيز التنسيق والتعاون فيما بين مختلف أصحاب المصلحة المهتمين بمساعدة البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة على الإقلال إلى أدنى حد من الحالات التي تكون فيها السلطات الوطنية مضطرة للاختيار بين الأولويات المتعارضة التي ربما حددها أصحاب المصلحة المتنافسون بحيث تصبح المنافسة على ادعاء الفضل الخالص في بناء السلام عدوا للتعاون، أو تجنب هذه الحالات.

وتنوه غانا بالجهود الذي بذلها رؤساء لجنة بناء السلام المتعاقبون ورؤساء التشكيلات القطرية المحدد لبلدان بعينها في الاتصال بالاتحاد الأفريقي من أجل الحوار بشأن مسائل بناء السلام. ومع ذلك، يتعين القيام بالمزيد من العمل للتثليث الفعال للجهود فيما بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي – أو المنظمة الإقليمية المعنية – والبلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام بغية زيادة فعالية توحيد الأداء. وتحقيقا لهذه الغاية، يرى وفد غانا أن عقد دورة مشتركة بين اللجنة ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي لاستعراض استراتيجية بناء السلام للبلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة سيكون خطوة في الاتجاه الصحيح.

وفي مجال بناء القدرات، ينبغي ألا يقود مجرد وجود لجنة بناء السلام إلى افتراض مضلل مفاده أن الأمم المتحدة مجهزة بشكل كاف بمجموعة الأدوات اللازمة – سواء كانت الموارد البشرية أو المادية أو المعلومات أو غيرها – للاضطلاع بمهام بناء السلام، ناهيك عن مساعدة البلدان المدرجة في جدول أعمالها على تحسين قدراتها لتدعيم السلام بعد انتهاء

الصراع. وينبغي أن يكون اختبار أي قدرات فعالة لبناء السلام هو طرح السؤال ”القدرة على القيام بماذا؟“ وإنشاء آليات الرصد والتقييم المناسبة لكفالة فعالية بناء القدرات لبناء السلام.

إن اعتماد إطار الاتحاد الأفريقي للتعمير والتنمية بعد انتهاء النزاع يعكس ضرورة النظر إلى التنمية بمعناها الواسع من حيث إسهامها في تدعيم السلام، وبذلك تجاوز السؤال، الذي يوجه في أغلب الأحيان، عما إذا كانت لجنة بناء السلام مصممة للتعامل مع التنمية. وعلاوة على ذلك، ينبغي ألا ينظر إلى بناء السلام وحفظ السلام باعتبار أن كل واحد منهما يستبعد الآخر. والسؤال الذي يجب توجيهه هو كيفية استخدام كامل مجموعة الأدوات والموارد المتاحة والشرعية من أجل منع أي بلد يمر بحالة ما بعد انتهاء الصراع من العودة إلى الصراع العنيف وكفالة تمكينه من تحقيق السلام المستدام، بما في ذلك التصدي للأسباب الجذرية.

ويحدونا الأمل في أن يسهم بيان غانا في البحث عن سبل المضي قدما بجدول أعمال الأمم المتحدة لبناء السلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل رواندا.

السيد غسانا (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر نيسان/أبريل. وأود أن أشارك الآخرين الإشادة بوفد بلدكم على عقد هذه المناقشة وعلى الورقة المفاهيمية المفيدة (S/2010/167) التي وزعت لتيسير هذه المناقشة. ونشعر بالامتنان على إتاحة الفرصة للإسهام في هذه المناقشة ونرحب بها، ونشكر الأمين العام وجميع من قدموا توصيات نرى أنها ستؤدي بشكل كبير إلى تعزيز نظرنا في هذه المسألة.

إن العديد من جهود إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع تميل إلى المضي على طريق مشترك وإنشاء ما يشبه إدارة قادرة على مزاولة عملها وتوفير الأمن وتحقيق الانتعاش الاقتصادي بغية تحقيق الازدهار وتمكين المواطنين من تولي الملكية في الحكم الديمقراطي. ومع ذلك، وبالرغم من أوجه التشابه هذه، ينبغي أن نتذكر أن كل حالة تنفرد بسياقها التاريخي المعين. ولذلك، أود أن أوضح النقاط التالية للإسهام في هذه المناقشة.

وبغية تحقيق بناء السلام الفعال في بلدان ما بعد انتهاء الصراع، ينبغي إيلاء التركيز على الملكية الوطنية. واحتياجات بعد انتهاء الصراع واضحة، ويضطلع بناء السلام بدور كبير في تخفيف تلك الاحتياجات وتلبيتها. وبهذه الصفة، ينبغي أن يقدم لبناء السلام الدعم الكافي والمناسب في شكل توفير الموارد البشرية والمالية.

ويكتسي إنشاء هيكل فعال وناجع لبناء السلام أهمية حاسمة لتنفيذ ولايات بناء السلام وتفعيلها. ومن المهم على نحو مماثل وضع آلية للمساءلة المتبادلة تقوم برصد التزامات جميع الأطراف الفاعلة.

وينبغي أن تتفادى إدارة مرحلة ما بعد الصراع ترك فراغ قد يؤدي إلى تجدد العنف. وإذا أريد لبناء السلام أن يسد الثغرة، يجب أن يكون هناك تنسيق فعال بين الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وينبغي أن يشمل بناء السلام إعداد استراتيجية للخروج ويتجنب إدامة التبعية.

وتشجعنا القيادة التي أضفاها الوفد الألماني على لجنة بناء السلام، لا سيما فيما يتعلق بالنهج المُرّكز على تلك المسائل، الذي نعتقد أنه سيمكّن لجنة بناء السلام من تحسين أدائها.

وفي الختام، إذا كان هناك أي درس يستفاد من تجربة تعمير رواندا، فهو ضرورة تفهُّم الأسباب الأصلية للصراعات ومعالجتها باستخدام القيم العالمية التي تشمل الحلول المحلية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لسعادة السيد تيتي أنطونيو، المراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة.

السيد أنطونيو (تكلم بالفرنسية): نظرا لضيق الوقت، لن أقرأ نصي المعد سلفا ولكن سأكتفي بتلخيص أفكاري بدلا من ذلك. أولا، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة. وفي هذا الصباح، استمعنا بإمعان لبيانات الأمين العام، ووزيري خارجية أفغانستان والبوسنة والهرسك، والوزيرين ممثلي سيراليون وتيمور - ليشتي، وبطبيعة الحال، وزير خارجية اليابان.

إننا نشيد بهذه المبادرة المبتكرة. ولم تتح لنا الفرصة في هذا الصباح للاستماع للبلدان المدرجة على جدول أعمال لجنة بناء السلام فحسب، بل أطلعنا أيضا على الجهود المثيرة للاهتمام لبلدان غير مدرجة على جدول أعمال اللجنة التي يمكن أن تشكل دروسا. وأعتقد أننا سنراعي تلك التجارب عندما نقوم بالممارسة الاستعراضية.

وإذ أتكلم عن الاتحاد الأفريقي، سأقتصر على تكرار التعليقات التي أدلى بها في وقت سابق ممثل غانا. فكما يعلم المجلس، فإن الاتحاد الأفريقي أنشأ إطاره السياسي المعني بالتعمير والتنمية في مرحلة ما بعد الصراع، الذي يستهدف كفالة عدم سقوط البلدان القهقرى في الصراع. وفي المقام الأول والأخير، أدرجنا الجانب الإنمائي في نهجنا. وقد أتيحت لنا فرصة مخاطبة المجلس بشأن قيمة لجنة بناء السلام، ونظر الأمم المتحدة في الجانب الإنمائي عندما تتناول مسائل بناء السلام. وأعتقد أن هذه ثغرة ينبغي ألا نخشى معالجتها لدى استعراض لجنة بناء السلام.

كما أدرج الاتحاد الأفريقي الأسباب الأصلية للصراعات في نهجه: فنحن نعتقد أنه من المستحيل بناء السلام بدون معالجة الأسباب الأصلية للصراعات. وأعتقد أن ذلك بدوره إسهام يمكن أن يستخدم أيضا في نهج الأمم المتحدة لبناء السلام.

ويستند الإطار السياسي للاتحاد الأفريقي إلى بعض المبادئ مثل الملكية الوطنية، والقيادة الأفريقية، وعدم التمييز، وعلى نحو خاص، الشمولية. وندرك أن الشراكات لا بد منها لتحقيق جميع أهداف بناء السلام. وبالتالي، نقترح إقامة شراكة مؤسسية بين المجتمعات المحلية المتعددة الأبعاد المشاركة في الإطار السياسي للاتحاد الأفريقي المعني بالتعمير والتنمية، من جهة، ولجنة بناء السلام من جهة أخرى.

واتُّخذت بعض الخطوات فعلا. فقد عقد الاتحاد الأفريقي بالفعل اجتماعا مع لجنة بناء السلام، وزار رئيس لجنة بناء السلام أديس أبابا رفقة وفد كبير. ويجب أن ننظر في كيفية ترجمة مناقشاتنا إلى حقيقة. كما عُقِد اجتماع مع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، الذي يشكل عنصرا هاما لهيكل الاتحاد الأفريقي المعني بالسلام والأمن. والاجتماعات بين مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن ينبغي أن تكون أكثر من مجرد لقاءات شكلية. ويجب علينا أن نكفل أن هذه الاجتماعات ستؤدي إلى حقائق لها تأثير حقيقي على الشراكات التي نقيمها مع الأمم المتحدة.

وأعتقد أن هناك فعلا دروسا تستفاد من العمل في الميدان. وكما يعلم المجلس، تشارك الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور من خلال العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وأعتقد أن هناك دروسا

تستفاد في تلك المنطقة يمكن أن تثبت جدواها أيضا في استعراض لجنة بناء السلام والنهج الذي تقوم الأمم المتحدة بإنشائه.

وقد كان ممثل غانا بليغا للغاية لدى تناوله للجانب الإقليمي. فينبغي أن نشرك المناطق بصورة حقيقية في بناء السلام. وقد اقترحت غانا نهجا أكثر تكاملا للتعاون فيما بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية، ونؤيد ذلك النهج تأييدا تاما.

وفي واقع الأمر، ينخرط الاتحاد الأفريقي حاليا في الميدان من خلال مكاتبه الإقليمية وغيرها، ومن خلال مبعوثيه الخاصين. وقد بذلنا جهودا في بعض البلدان المدرجة على جدول أعمال لجنة بناء السلام. وهناك حالات تثير القلق، مثل الحالة في غينيا - بيساو، التي يعالجها مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس السلام. ونعتقد أن النتيجة المتوقعة لن تتحقق حتى يتم إصلاح قطاعي الدفاع والأمن في ذلك البلد. وبالتالي، ينبغي أن نشجع الجهود الإقليمية - أي جهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي - وكذلك التعاون الثنائي: فأعتقد أن هناك بلدانا، حتى في القارة الأفريقية، تهتم بمساعدة غينيا - بيساو. ولا بد إذن من تشجيع هذا التعاون الثنائي.

وهناك جوانب بارزة أخرى في البلدان التي تنخرط فيها لجنة بناء السلام. وأقصد، مثلا، بطالة الشباب. وقد تناول العديد من الوفود مرارا وتكرارا هذه المسألة في مجلس الأمن ولجنة بناء السلام. ولا يمكننا أن نبني السلام إلا إذا بنينا مستقبلا للشباب. فالشباب هم المستقبل، وما لم يحظوا بالدعم وتفتح أمامهم آفاق المستقبل، فلا طائل من التكلم عن بناء السلام.

ومؤخرا، وقفنا أمام مجلس الأمن لمرات عديدة لمناقشة جوانب بناء السلام. وتكلمنا عن استراتيجيات الخروج وبناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع، وهو ما نناقشه اليوم. ربما ينبغي لنا الآن أن نفكر في الكيفية التي يمكننا بها ترجمة نتائج جميع هذه المناقشات إلى واقع وفي كيفية تأثيرها على عمل لجنة بناء السلام التي نعكف حاليا على استعراضها.

واستمعنا أيضا باهتمام كبير إلى بيان الأمين العام في هذا الصباح، ولا سيما بخصوص إنشاء فريق استشاري بقيادة السيد غينو، الذي نعرف جميعا خبرته. وسيكون من المستحسن أن يعمل الفريق الاستشاري بتنسيق وثيق مع لجنة بناء السلام وجميع الشركاء.

وفي المقام الأول، نود التشديد على النقطة التي أثيرت بشأن الحاجة إلى الاستماع لمن يشاركون في بناء السلام بشكل يومي، أي الشعوب المعنية. وفي هذا الصدد، نرحب بمبادرة ميسري عملية استعراض لجنة بناء السلام بالذهاب إلى أديس أبابا للتباحث مع مفوضية الاتحاد الأفريقي.

نعلم أيضا أن جنوب أفريقيا - وقد أكون مخطئا أو مصيبا - تنظر في تنظيم حلقة دراسية مع المنظمات غير الحكومية والسكان في الميدان الذين يعانون كل يوم والذين يعرفون معنى أن يكون هناك سلام من عدمه. وأعتقد أن هذه هي المحافل التي يتعين علينا تشجيعها لكي نمضي قدما بفعالية في هذا الجهد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تايلند.

السيد سريغالي (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): تود تايلند أن تشكر اليابان على تنظيم هذه المناقشة في الوقت المناسب بشأن بناء السلام بعد انتهاء الصراع وعلى الورقة المفاهيمية الممتازة والشاملة التي قدمتها (S/2010/167).

وتؤيد تايلند البيان الذي سيدلي به ممثل بنغلاديش نيابة عن حركة عدم الانحياز.

نرغب في التشديد على ثلاثة من مجالات بناء السلام، نعتقد أنها حاسمة لنجاحه. والمجال الأول هو الحاجة إلى تعزيز الملكية الوطنية، وهو ما أشارت إليه وفود عديدة. والملكية الوطنية يجب أن يصاحبها تعزيز للقدرة الوطنية. ومفهوم بناء الدولة لا غنى عنه لتلك الفكرة، حيث أنه عملية يمكن بموجبها توحيد جميع أصحاب المصلحة ومصالحهم في إطار مجموعة أهداف وقواعد وقيم مشتركة. وفي مجتمعات ما بعد انتهاء الصراع، يعني ذلك أنه يتعين بناء مؤسسات للحكم وآليات تنفيذية لا تتماشى مع المعايير الدولية فحسب، وإنما تعبر عن الاحتياجات والظروف المحلية أيضا.

ولذلك، فإن بناء شعور بالملكية الوطنية يتجاوز مجرد نقل السلطة الإدارية إلى السلطات المحلية. فهو يتطلب أيضا إعادة تقويم مستمرة وحوارا متواصلا بين الحكومة الوطنية والمؤسسات المحلية، بما في ذلك المجتمع المدني والأقليات. وقد يتطلب أيضا التشاور والتنسيق المستمرين مع المجتمع الدولي، وذلك في المراحل الأولى على الأقل.

المجال الثاني هو مشاركة النساء والشباب. ونظرا لأن المشاركين في الصراع يكونون في الغالب من الرجال، فمن المهم إظهار دور المرأة للمساعدة في تحقيق الاستقرار في بيئات ما بعد انتهاء الصراع. وفي غضون ذلك، فإن عنصر الشبان العاطلين الذين لم يحصلوا على قدر كاف من التعليم هو عامل خطر محتمل يجب التعامل معه للحيلولة دون انتكاس المجتمع إلى الصراع. ويمكن أن يساعد التمكين الاقتصادي للنساء والشباب في كبح الأسباب الجذرية المحتملة للصراع والتشجيع على زيادة الملكية في عمليات بناء السلام. ومن ثم، فإن تنفيذ برامج في مجالات مثل التعليم العام ومحو الأمية والتدريب المهني ينبغي أن تكون له أولوية قصوى لكفالة استدامة السلام.

النقطة الثالثة التي يريد وفد بلدي التشديد عليها هي أن الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام والتنمية المستدامة ينبغي أن يتم بسلاسة. وقد يكون من الصعب أن نحدد بدقة متى ينتهي حفظ السلام ومتى يبدأ بناء السلام. وستكون هناك حتما فترة تداخل سيكون التنسيق بين جميع الأطراف المشاركة ضروريا خلالها لكفالة تماسك العملية. ولذلك، نشجع على التعاون والتشاور الوثيقين بين لجنة بناء السلام وغيرها من أجهزة الأمم المتحدة، وخاصة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك وكالات الأمم المتحدة الأخرى مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). وينبغي للجنة بناء السلام الاستفادة أيضا من الخبرات وأفضل الممارسات الموجودة في منظومة الأمم المتحدة لتعزيز أنشطة بناء السلام. وفضلا عن ذلك، يمكن أن يساعد التعاون الوثيق مع المؤسسات المالية الدولية والمؤسسات الخاصة في التعامل مع ثغرات التمويل والاحتياجات الملحة وفي تحسين فعالية التمويل وتفادي ازدواجية العمل وكفالة التماسك في بناء السلام.

إن بناء السلام مهمة معقدة ومتعددة الجوانب على نحو هائل. وتايلند، بصفتها عضوا في اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام، ملتزمة بمواصلة العمل بصورة وثيقة مع شركائنا للاستمرار في تحسين اللجنة وتعزيزها. ونأمل أن يسفر استعراض لجنة بناء السلام لعام ٢٠١٠ عن نهج أكثر فعالية ومرونة وتكيفا مع تحديات بناء السلام في حالات ما بعد انتهاء الصراع في جميع أنحاء العالم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بوتسوانا.

السيد نتواغا (بوتسوانا) (تكلم بالإنكليزية): يسعد بوتسوانا أن تراكم، سيدي، تترأسون بنفسكم عمل المجلس اليوم. ولا شك لدينا أن المجلس، تحت رئاستكم، سيفوق جميع التوقعات في أدائه لعمله.

يود وفد بلدي الإعراب عن تأييده للبيان الذي سيدلي به ممثل بنغلاديش نيابة عن حركة عدم الانحياز.

تولي بوتسوانا أهمية كبيرة لتعزيز بناء السلام بعد انتهاء الصراع. وفي هذا الصدد، نرحب بمبادرتكم، سيدي الرئيس، بعقد هذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن حول الموضوع. وأود أيضا أن أشيد بكم لتوجيهكم الدعوة إلى الشخصيات البارزة التي كانت معنا خلال الشطر الأكبر من الصباح والموجودة معنا اليوم، وجميعهم لديهم معرفة وخبرة لا تضاهى بشأن موضوع مناقشة اليوم.

ونعرب أيضا عن سعادتنا وارتياحنا للإحاطة علما بحضور الأمين العام هنا في هذا الصباح، وكذلك حضور وزراء من أفغانستان وسيراليون وتيمور - ليشتي. وحضورهم هنا يبرهن على الأهمية الكبيرة للموضوع قيد المناقشة، وكذلك لمسألة بناء السلام الشامل لمنع تجدد الصراع. وأود كذلك أن أنوه بحضور الممثل الدائم لألمانيا، رئيس لجنة بناء السلام، والذي أود أن أشيد بقيادته الفعالة لتلك الهيئة.

تشدد بوتسوانا على أهمية كفالة التعاون والتآزر في برامج وأنشطة مختلف كيانات الأمم المتحدة - مثل مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي - في المجال الواسع لبناء السلام وإدارة الصراعات. وهذه المناقشة المفتوحة مثال نموذجي لهذا التنسيق والتعاون.

نتفق جميعا على أن السلام والأمان والاستقرار شروط مسبقة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة. وتشمل أسباب الصراع، وخاصة في أفريقيا، غياب التسامح السياسي والديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون، وكذلك انعدام العدالة في توزيع العائدات المكتسبة من الموارد الطبيعية داخل الدول. ومن ثم، تود بوتسوانا التأكيد على أهمية دعم عملية إرساء الديمقراطية والتنمية المؤسسية باعتبارهما تدبيرين حاسمين لمنع نشوب الصراعات ووضع الأساس للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية المستدامة.

ولترك أثر إيجابي في الأماكن التي تشهد تدخلات لبناء السلام، يجب علينا كفالة التنسيق الفعال بين الأمم المتحدة والحكومات المضيفة والمانحين الثنائيين والمجتمع المدني لكي يشجع توفير المساعدة الدولية ذات المقاصد الحسنة تماما الملكية الوطنية ويراعي الإجراءات الصارمة لتقليل احتمالات الرعاية غير المقصودة للصراع إلى حدها الأدنى. كما تعتقد بوتسوانا أن الاستثمار في إعادة بناء الهياكل الأساسية المادية وإعادة تأهيلها، وكذلك في البرامج الاجتماعية والاقتصادية، جزء حيوي من التعمير بعد انتهاء الصراع.

والتعامل مع احتياجات الفئات الضعيفة مثل الشباب والأطفال والنساء والمعاقين والجرحى والتحديات التي تواجهها ينبغي أن يكون جزءا لا يتجزأ من بناء السلام على نحو فعال. وذلك أكثر أهمية لأن تلك المجموعات من الضحايا عادة ليس لها سوى دور يذكر على الإطلاق في التخطيط لنشوب الصراع العنيف والتحريض عليه والاشتراك فيه، ولكنها تعاني أكثر من غيرها من آثاره. ولذلك ينبغي لمبادرات بناء السلام أن تكون مصحوبة بجهود الإغاثة وتوفير البنية التحتية مثل المدارس ونظم توزيع المياه والرعاية الصحية الأولية والخدمات ذات الصلة وتنشيط القطاعات الاقتصادية الرئيسية.

وتعتقد بوتسوانا أن بناء السلام بعد انتهاء الصراع يمكن أن ينجح إذا علقنا أهمية قصوى على الملكية الوطنية

ليس لأنشطة إعادة الإعمار الفعلية فحسب، وإنما لتحديد أولويات التنمية التي يجري تقديم المساعدة الدولية لها أيضا.

ويسعدنا، سيدي الرئيس، أنكم عقدتم هذه المناقشة المفتوحة في الوقت الذي نستعد فيه لاستعراض ولاية لجنة بناء السلام هذا العام. ومن الأهمية بمكان أن تغذي الأفكار المتولدة خلال هذه المناقشة عملية الاستعراض. وفي هذا الصدد، تؤيد بوتسوانا اعتماد مشروع البيان الرئاسي في نهاية هذه المناقشة المفتوحة.

في الختام، يود وفدي أن يؤكد مجددا على التزام بوتسوانا بتحقيق السلام والأمن العالميين كشرط مسبق لتحقيق التنمية والحياة الكريمة للإنسان والحوكمة الفعالة والسعي لتحقيق الازدهار. ولا نبالغ مهما أكدنا على ضرورة التعاون على المستويات الإقليمية والثنائية والدولية، فضلا عن التعاون فيما بين مختلف كيانات الأمم المتحدة، من أجل تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في الأجل الطويل من خلال عمليات يقبلها الجميع على الصعد الاستراتيجية والتشغيلية والمؤسسية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوروغواي.

السيد ألفاريس (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشيد بوفد اليابان على عقد هذه المناقشة المفتوحة، التي أكد أهميتها الجوهرية حضور المسؤولين الهامين هذا الصباح. ومن أفضل ممثلي البلدان التي شهدت هذه المرحلة الانتقالية الهامة وحققت نتائج إيجابية ليوضح لنا – من خلال تجاربهم وأخطائهم ونجاحاتهم – أن كل حالة تختلف، وليذكرنا بأننا لا يمكن أن نطبق على نحو فعال نهجا واحدا لحالات مختلفة.

إن بناء السلام عملية معقدة وطويلة الأجل ومتوسطة الأجل تشمل مجموعة واسعة من المهام وأصحاب المصلحة وتتطلب التنسيق والاتساق. والأمم المتحدة هي بالتأكيد إحدى الجهات الفاعلة المعنية. وفي كثير من الحالات، أنها ليست الأكثر أهمية – على الأقل عندما يتعلق الأمر بالتبرعات المالية التي تشكل عنصرا حاسما في مرحلة حرجة من هذا القبيل. ومع ذلك، ونظرا للشرعية الفريدة للأمم المتحدة المستمدة من طابعها التمثيلي عالميا، فمن المتوقع منها بطبيعة الحال أن تؤدي دورا رئيسيا في حشد وتنسيق الدعم للبلدان الخارجة من الصراع.

ومع ذلك، بالنظر إلى أن بناء السلام يشمل مجموعة كبيرة من المسائل الموضوعية ونظرا لهيكل المنظمة نفسها، وعندما يتعلق الأمر بجعل هذا المفهوم واقعا، تنشأ تحديات كبيرة في إطار منظومة الأمم المتحدة في مجالات القيادة والتنسيق وتحديد المسؤوليات ويتعين علينا معالجتها. إن إنشاء هيئة مناط بها على وجه التحديد تناول هذه المسألة ينبغي أن يكون قد ساعد إلى حد كبير على حل هذه المشكلة. ومع ذلك، وعلى الرغم من الإسهام الكبير الذي قدمته لجنة بناء السلام منذ إنشائها، ولا سيما في البلدان المدرجة في جدول أعمالها، ما زالت مكانتها في إطار المنظمة وموارد الدعم المتاحة لها غير كافية لتحقيق أقصى قدر من إمكاناتها.

وفي ذلك الصدد، وعلى الرغم من أنه يبدو أن هناك درجة معينة من توافق في الآراء على الحاجة إلى تعزيز لجنة بناء السلام، لدينا أيضا الانطباع بأنه يوجد اختلافات جوهرية فيما يتعلق بدورها وهيكلها في سياق عملية الاستعراض الصعبة الجارية حاليا، وتحقيقا لتلك الغاية، يمكن أن نركز على إجراء تغييرات مجدية وحسنة التوقيت تعزز لجنة بناء السلام وقبل كل شيء، تسعى لزيادة قيمتها المضافة على أرض الواقع. ونحن نثق بقيادة رئيس اللجنة التنظيمية وكذلك بعمل الميسِّرين من أجل تحقيق نتيجة إيجابية لعملية الاستعراض الحالية.

إن لدى الأمم المتحدة إلى جانب شرعيتها، ميزة نسبية في مساعدة البلدان المتضررة على تحديد الاستراتيجيات الشاملة والمتكاملة لبناء السلام، التي تعتبر حيوية لضمان السلام والتنمية المستدامين. وفي هذا الصدد، وكما قلنا في مناسبات أخرى، نادراً ما يحل السلام المستدام في البلدان الخارجة من الصراع المسلح إذا لم تُعالج أسباب تلك الصراعات.

إن إصلاح القطاع الأمني مجال مواضيعي آخر في غاية الأهمية حيث يمكن للأمم المتحدة تحقيق قيمة مضافة هامة. وفي هذا المجال، كما هو الحال في مجالات أخرى، من الضروري التمتع بالموارد المالية والبشرية المرنة والوفيرة. وفي ذلك الصدد، ينبغي أن نراعي بشكل خاص الميزة النسبية للخبراء المدنيين من البلدان النامية. ويتطلب ذلك التوسع في استخدام آليات التعاون فيما بين بلدان الجنوب وآليات التعاون الثلاثي. وينبغي لنا أيضا الاستفادة القصوى من وجود الخوذ الزرق في تنفيذ مهام بناء السلام.

ولا جدال في أنه لا يمكن أن تتحقق التنمية بدون الأمن. ومع ذلك، فإن الأمن وحده لا يكفي لتوطيد الاستقرار والسلام بصورة مستدامة. ولذلك، ينبغي لأي استراتيجية لبناء السلام أن تشمل العناصر التي تعمل على تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وعلى الرغم من أننا عندما نتكلم عن الاستراتيجيات، نميل إلى التفكير في الأجلين المتوسط والطويل، من الضروري أن نراعي الجوانب الفورية والقصيرة الأجل في أعقاب الصراع من أجل تحقيق نتائج ملموسة – مثل إعادة الخدمات الأساسية – في بداية عمليات السلام. وعند القيام بذلك، وفضلا عن المنافع الكامنة في السلام التي ستقدرها الأطراف فإنها سترى الاستصواب في بدئها العملية. كما أن من شأن ذلك أن يعمل على توليد الثقة بين الأطراف المعنية.

في الختام، وفيما يتعلق بالمبادئ التوجيهية لجهود بناء السلام، أود أن أشير إلى أنه يمكن أن يبدو من المستحيل تقريبا التوصل فعلاً إلى توافق واسع في صياغة استراتيجية وطنية متفق عليها في المجتمعات المنقسمة عرقيا وسياسيا التي مزقت أنفسها إربا إربا. كما يمكن أن يبدو مبدأ الملكية الوطنية مفهوما فارغا في البلدان المنكوبة وذات القدرة المؤسسية المحدودة. ومع ذلك، فإنه أفضل وسيلة للمضي قدما ليس لأنه هو الأصح سياسيا فحسب، وإنما لأنه يتجنب بذر بذور الشقاق والصراع. هذا هو السبيل لتعزيز السلام المستدام.

لذلك، وبغض النظر عن الاختلافات القائمة في كل حالة، وعندما يجد المجتمع الدولي في بلد معين خارج من الصراع قيادة واضحة وتوافقية وقادرة على تحقيق الاستقرار السياسي والمصالحة الوطنية، ينبغي ألا يهدر فرصة تعزيز جهوده لتوطيد السلام وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية بحزم وبصورة مستدامة. إن الأمثلة التي سمعناها اليوم شاهدة على ذلك. وتكمن القوة المقابلة في إنشاء آلية تتسم بالشفافية والمساءلة المتبادلة بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

السيد موميم (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): يثني وفدي على الرئاسة اليابانية للمجلس على تنظيم هذه المناقشة الحسنة التوقيت بشأن بناء السلام بعد انتهاء النزاع. أشكر الأمين العام على تعليقاته التي أدلى بها في وقت سابق اليوم. كما أشكر الوزراء ممثلي اليابان وأفغانستان وسيراليون وتيمور – ليشتي والبوسنة والهرسك، الذين شاركوا في مناقشة اليوم.

يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

إن الجمعية العامة هي الهيئة التداولية الرئيسية للأمم المتحدة، وهي تتألف من ممثلي جميع الدول الأعضاء، وتناط بها مسؤولية معالجة المسائل الهامة المتعلقة بالسلام والأمن، في جملة أمور أخرى مهمة. ولذلك تؤكد حركة عدم الانحياز من جديد الأهمية الحاسمة للجمعية العامة، وفي الوقت نفسه تقدر سلطات الأجهزة الأخرى ومسؤولياتها في الوفاء بالتزاماتها.

تعقد هذه المناقشة إزاء خلفية استعراض رئيسي لهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام الذي يجري حاليا تحت إشراف الجمعية العامة، على النحو المنصوص عليه في القرار ١٨٠/٦٠. وتسعى الحركة إلى طمأنة نفسها بأن الهدف من المناقشة في هذا المجلس هو زيادة الجهود من أجل إنجاح تلك العملية.

وترى حركة عدم الانحياز أن الإمكانات المتأصلة في لجنة بناء السلام كهيئة استشارية أبعد ما تكون عن استخدامها استخداما كاملا. وينبغي أن نشرك نفسنا في تحديد الكيفية التي يمكن بها للجنة الاستفادة من تشكيلها الحالي، وفقا للفقرة ٤ من منطوق القرار ١٨٠/٦٠، لكي تبني على المزايا التفضيلية وخبرات التمثيل المتنوع لجميع الأعضاء في اللجنة التنظيمية، ولا سيما تمثيل الأجهزة الوارد ذكرها في ميثاق الأمم المتحدة.

إن حركة عدم الانحياز تقدر أيما تقدير لجنة بناء السلام، وبصفة خاصة دورها في دعم الملكية الوطنية – وأكرر ، الملكية الوطنية – للمبادرات والتخطيط لأولويات بناء السلام بعد انتهاء الصراع. وهناك موافقة وإجماع واسع النطاق في إطار اللجنة على أن إعادة الإعمار الاقتصادي وإعادة التأهيل وإيجاد فرص العمل ينبغي أن تكون في طليعة كل الجهود الرامية إلى المحافظة على السلام والشروع في التنمية وتعزيز الانتعاش بعد انتهاء الصراع.

وشهدت لجنة بناء السلام، شأنها شأن أي جهاز جديد وناشئ، صعوبات في تنفيذ ولايتها المناطة بها. وعلى الرغم من التحديات العديدة، حققت لجنة بناء السلام تقدما جيدا في التصدي للتحديات في البلدان الأربعة المدرجة في جدول أعمالها. وأود أن أسلط الضوء على المسائل الهامة التالية التي ترى مجموعتي أنها تحتاج إلى معالجة لتعزيز قدرة اللجنة على الإسهام بفعالية في الجهود المبذولة لبناء السلام بعد انتهاء الصراع.

أولا، ينبغي للجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الاستفادة الكاملة من الاستعراض الجاري لعام ٢٠١٠ لتحقيق الإمكانات المتأصلة في اللجنة بوصفها هيئة استشارية من أجل تحقيق هدفها النهائي المتمثل في منع انزلاق البلدان إلى الصراع.

ثانيا، تسلط حركة عدم الانحياز الضوء على الحاجة إلى تحديد واضح لكيفية قدرة اللجنة على ضمان استراتيجية ناجحة لبناء السلام من خلال تحسين التنسيق بين جميع الجهات الفاعلة – بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني العاملة في الميدان – من أجل تحقيق أقصى قدر من التآزر في عملية بناء السلام. وفي هذا الصدد، تؤكد حركة عدم الانحياز على أنه ينبغي للمجلس في صياغة ولايات حفظ السلام أن يحدد بوضوح دور عمليات حفظ السلام في عملية بناء السلام.

ثالثا، تؤكد حركة عدم الانحياز بقوة على أهمية الشراكات والاستثمارات في وقت مبكر لتحقيق الانتعاش الاقتصادي والتنمية في عملية بناء السلام واستدامة السلام. ويجب على المجتمع الدولي أن يكفل منذ البداية نشر موارد متسقة ويمكن التنبؤ بها في البلدان الخارجة من الصراع.

وتشدد حركة عدم الانحياز على أنه لا يمكن تحقيق السلام الدائم بدون التنمية، ولا التنمية المستدامة بدون الاستقرار.

رابعا، تؤكد حركة عدم الانحياز مجددا على أن من الأهمية بمكان أن يتجسد منظور نوع الجنس بوصفه عنصرا أساسيا في عملية بناء السلام.

خامسا، ينبغي للجنة مواصلة العمل بالتعاون مع السلطات الوطنية أو الانتقالية بما يتفق تماما مع مبدأ الملكية الوطنية.

وختاما، يتعين على لجنة بناء السلام تطوير علاقة أكثر ديناميكية مع الأمين العام بغية توفير التوجيه الفعال لجهود بناء السلام التابعة للأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، لا بد من تعزيز قدرات مكتب دعم بناء السلام بغية تعزيز استجابات الأمم المتحدة في البلدان الخارجة من الصراع بحيث تكون أكثر تكاملا واستراتيجية وتراعي الحاجة إلى تقديم دعم أفضل لأنشطة بناء السلام على أرض الواقع.

واستشرافاً للمستقبل، فإن حركة عدم الانحياز مقتنعة بأن المناقشة المقبلة في عملية الاستعراض ستسهم بلا شك في تعزيز لجنة بناء السلام في تلبية احتياجات بناء السلام. وتعتقد حركة عدم الانحياز أن المناقشة في هذا المجلس، بطبيعة الحال، تضيف قيمة في كسب المزيد من الزخم للمناقشات اللاحقة بشأن استعراض عام ٢٠١٠ للجنة بناء السلام الجاري الآن في الجمعية العامة.

في الختام، ينبغي ألاّ نغفل عن الحاجة الملحّة إلى توفير الدعم اللازم للجنة بغية تنفيذ ولايتها. إن الفشل في القيام بذلك سيلقي بظلاله القاتمة في أذهان مَن هُم بأمسّ الحاجة إلى اهتمامنا – الأشخاص الذين يعانون من لعنة الصراع. ولا يمكننا بذريعة نطاق احتياجات بناء السلام وتعقيداتها، أن نغفل الدور الحاسم الذي يمكن أن تقوم به لجنة بناء السلام في إحلال السلام الدائم والتنمية المستدامة للبلدان الخارجة من الصراع وينبغي ألاّ نغفل عن هذا الدور.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بابوا غينيا الجديدة.

السيد إيسي (بابوا غينيا الجديدة) (تكلم بالإنكليزية): أثني عليكم، سيدي الرئيس، وعلى وفد اليابان على عقد هذه الجلسة الهامة لمجلس الأمن. أود أن أشيد أيضا بالبيان الذي أدلى به للتوّ زميلنا، سفير بنغلاديش.

إن هذا البيان يجسد في جزء كبير منه تجاربنا المأساوية الأخيرة في صراع بوغانفيل. ولكن الأهم من ذلك، في سياق هذه المناقشة، أن تسوية صراع بوغانفيل تقف تحت إشراف الأمم المتحدة وهذا المجلس وشركائنا الإقليميين شاهداً على عدد من المسائل الجوهرية التي ترتكز عليها هذه المناقشة.

ونحن نتفق تماما على أن علينا أن ننظر – كما أشرتم، سيدي الرئيس، في ورقتكم المفاهيمية – ”استراتيجية شاملة لبناء السلام من أجل منع تكرار النزاع“ (S/2010/167، المرفق)، وأنه ينبغي لمجلس الأمن ”النظر في استراتيجية شاملة لبناء السلام تهدف إلى الحيلولة دون تكرار النزاع“ (المرجع نفسه ، الفقرة ١).

في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، أنهى هذا المجلس ولايته التي امتدت سبع سنوات للإشراف على وقف الحرب الأهلية الدموية التي استمرت ١٠ سنوات بعد أن اندلعت في جزيرة بوغانفيل في بابوا غينيا الجديدة. ومن المؤسف والمروع فعلا، أنه يقدّر أن ما بين ١٠ ٠٠٠ و ١٥ ٠٠٠ شخص – وربما أكثر – بمن فيهم النساء والأطفال فقدوا أرواحهم في ما يمكن وصفها بمأساة وطنية كان يمكن تفاديها، مما أثّر على كل أبناء بابوا غينيا الجديدة.

وقبل بضعة أشهر من انتهاء الولاية، في الفترة بين ٢٠ أيار/مايو و ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، تمت بنجاح أول انتخابات عامة للرئيس وأعضاء مجلس النواب، مما أسفر عن تشكيل حكومة بوغانفيل المتمتعة بالحكم الذاتي. وأجريت تلك الانتخابات التاريخية في إطار الترتيبات الدستورية المتفق عليها بين حكومة بابوا غينيا الجديدة وقادة بوغانفيل – وهي عملية اكتست أهمية بالغة في تأمين السلام الدائم الذي لا يزال سائدا اليوم.

وفي ذلك السياق، كان تعديل دستورنا الوطني شاهدا على الفكرة القائلة بأن في نهاية المطاف، أي عملية سلام يجب أن تكون مملوكة ومدفوعة وطنيا. وكون الدولة رأت من المناسب تعديل قانونها الأساسي لتيسير عملية للسلام ما زال عاملا رئيسيا في الطريقة التي تمت بها المحافظة على عملية سلام بوغانفيل. كما يسرني أن أعلن أن الانتخابات العامة الثانية تجري حاليا، وسيتم الانتهاء من إعداد النتائج في حزيران/يونيه.

وأدت الأمم المتحدة، من خلال مجلس الأمن ووكالاتها، وخصوصا إدارة الشؤون السياسية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، دورا محوريا في ضمان استمرار نجاح عملية بناء السلام.

وشاركت في تلك العملية أيضا البلدان المجاورة لنا في منطقة المحيط الهادئ – وهي تحديدا، أستراليا ونيوزيلندا وفيجي وتونغا وبلدكم، سيدي الرئيس، اليابان – إلى جانب وكالاتنا الإقليمية، وذلك على مستويات مختلفة وبطرق مختلفة، لتسهم بالتالي في النجاح المستمر لعملية بناء السلام. ويؤكد ذلك بقوة الرأي القائل – وهو رأينا أيضا – إن أي عملية ناجحة لبناء السلام يجب أن تشتمل دائما على عنصر شراكة قوي.

ونرى أنه، تماشيا مع فكرة الشراكات، ثمة حاجة إلى تعزيز تنفيذ أحكام المادة ٥٢ من الميثاق التي تنص الفقرة ١ منها على

> ”ليس في هذا الميثاق ما يحول دون قيام تنظيمات أو وكالات إقليمية تعالج من الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدولي ما يكون العمل الإقليمي صالحا فيها ومناسبا ما دامت هذه التنظيمات أو الوكالات الإقليمية ونشاطها متلائمة مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها“.

كما تنص الفقرة ٣ من نفس المادة على أنه ينبغي لمجلس الأمن أن ”يشجع على الاستكثار من الحل السلمي للمنازعات ... بطريق هذه التنظيمات الإقليمية“. ونود أن نشير إلى أن المادة ٥٢ لا تعطل، بالتأكيد، أحكام المادتين ٣٤ و ٣٥ من الميثاق.

وإشارة وفد بلدكم، سيدي الرئيس، في ورقته المفاهيمية للحاجة إلى كفالة الاستقرار الاجتماعي إلى جانب الاستقرار السياسي حاسمة وهامة وتأتي في الوقت المناسب. فلا يمكن أن يكون هناك أي سلام إلا إذا كان هناك سلام فيما بين السكان. وبالتالي، فإن الحاجة إلى تعزيز القدرات المدنية في غاية الأهمية. ويضاف إلى ذلك الحاجة إلى تمكين المرأة، ولا سيما، الشباب. وفي حالة الشباب، فإن مسائل إعادة الإدماج ذات أهمية حاسمة إذا كنا نريد استدامة السلام على الأجل الطويل. ولا يمكن جني ثمار السلام إلا إذا كانت هناك جهود متضافرة من قبل جميع الأطراف المعنية.

وختاما، فإن صراع بوغانفيل وتسويته وعملية بناء السلام الحالية لا تلوح في الأفق في السياق العالمي. غير أننا نعتقد أن الأمم المتحدة ومجلس الأمن ينبغي لهما، في سياق محاولتهما استعراض سياستهما الشاملة بشأن وضع استراتيجية فعالة لبناء السلام، دراسة عملية سلام بوغانفيل

بغية فهم الديناميات التي ما زالت تسهم في النجاح المستمر لتلك العملية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أرمينيا.

السيد نازاريان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة الجوهرية حول المسائل ذات الصلة ببناء السلام. ونود أيضا أن نضم صوتنا إلى المتكلمين السابقين في الإعراب عن الشكر لكم، سيدي، بصفتكم رئيسا سابقا للجنة بناء السلام، على مشاركتكم النشطة في التصدي لهذا الموضوع الهام. ونعرب عن بالغ تقديرنا لحضور وزير خارجية اليابان وغيره من الوزراء هنا اليوم. ونؤيد بقوة البيانات التي أدلوا بها.

تؤيد أرمينيا البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي. غير أننا نود الإدلاء ببعض الملاحظات بصفتنا الوطنية.

إن الوتيرة التي يتعامل بها مجلس الأمن مع بناء السلام بعد انتهاء الصراع تدل على الأهمية التي يوليها المجتمع الدولي لتلك المسألة باعتبارها أداة وقائية لمنع تجدد الصراع من خلال إرساء الأمن والاستقرار المستمرين، وهما شرطان مسبقان أساسيان لصون السلام وتحقيق التنمية. وهي أيضا إقرار بمسؤولية المجلس عن الوفاء بالالتزامات المقطوعة بدعم البلدان التي خرجت من الصراع.

ونؤيد الآراء التي أعرب عنها أعضاء المجلس والمتكلمون الآخرون الداعية إلى إيلاء اهتمام منهجي بقدر أكبر لبناء السلام بعد انتهاء الصراع، والذي نعتقد أنه ينبغي أن يتجسد بصفة منتظمة في مداولات مجلس الأمن. ونعتقد أيضا أن زيادة التعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز والمنظمات الإقليمية وتوزيع الأدوار فيما بينها ضروريان.

لا تزال أرمينيا ملتزمة بمبادرات السلام بعد انتهاء الصراع وتعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن مواصلة تعزيز سيادة القانون وتنفيذ المبادرات الإنمائية عن طريق دعم آليات بناء السلام، مثل لجنة بناء السلام، التي تساعد البلدان في الخروج من الصراع وفي جهودها للانتعاش وإعادة الإدماج والتعمير الهادفة إلى إيجاد أسس السلام والتنمية المستدامين. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان أن تكون البرامج المعتمدة مخصصة لبلدان بعينها وقائمة على الاحتياجات ومحددة الأهداف لكفالة استمرار دعم الأشخاص المتضررين ولضمان نجاحها.

والجدير بالذكر أن لجنة بناء السلام تحملت عن حفظ السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة المهمة الكبيرة المتمثلة في تحديد استراتيجيات مرحلة ما بعد انتهاء الصراع. وشعرنا بالتشجيع لأن التقارير السابقة تشير إلى أن اللجنة أحرزت نتائج مرضية معينة في بعض البلدان.

إن الصراعات في القوقاز الجنوبية تحدت الاحتواء السلمي، ناهيك عن التسوية، لأكثر من عقدين من الزمان. وخيضت الحروب وشرد السكان وزعزع القانون والنظام ومزقت الاقتصادات وأصيبت بالشلل. بيد أننا لم نستخدم بعد المورد الأساسي الذي يمكنه أن يقربنا من إحلال السلام ألا وهو: تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. وفي وسع ذلك أن يوجد الفرص الإقليمية للتجارة والاستثمار وإيجاد الوظائف وأن يؤدي إلى المشاركة والتوصل إلى حلول على الجبهة السياسية.

وربما يشكك المرء في فائدة العكوف على ذلك الجهد في حالات بعد انتهاء الصراع حيث تستمر المفاوضات فيما بين الأطراف. ومع ذلك، تظهر التجربة الدولية أن التعاون الاقتصادي والتفاعل يمكن أن يشكلا تدبيرا قيما لبناء الثقة ويؤديا في أغلب الأحيان إلى التماسك السياسي. ويمكن إيجاد نماذج في أوروبا الغربية والشرقية، وبشكل متزايد، في آسيا.

وبغية بلوغ المزيد من الاتساق في المنطقة وتوسيع الرقعة الجغرافية من أجل التعاون، فإن القوقاز الجنوبية بحاجة إلى مبادرات وبرامج إقليمية مختلفة تؤيد تنفيذها البلدان المانحة والمنظمات. إضافة إلى ذلك، ينبغي أن تضطلع المؤسسات المالية الدولية ومساهمات القطاع الخاص بدور حاسم في المضي قدما نحو تحقيق تلك الغاية.

والمنطقة تنتظر بفارغ الصبر القيادة من مجتمع الاستثمار العالمي. والمهمة النهائية في هذا الصدد هي ترجمة تلك الرؤية إلى وقائع عملية تؤكد على المستقبل بدلا من تركيزها على الماضي المؤلم. وتتيح فترة ما بعد انتهاء الصراع في المنطقة فرصة لتوفير الأمن الأساسي وتحقيق فوائد السلام وبناء الثقة بالعملية السياسية وتعزيز الملكية الوطنية الأساسية لقيادة جهود بناء السلام وإرساء الأسس لتحقيق التنمية المستدامة.

ويتطلب التنفيذ الناجح لذلك البرنامج مستوى أساسيا للإرادة السياسية والتصميم من جانب الأطراف الفاعلة الوطنية والإقليمية بوصفهما شرطين مسبقين لبناء السلام. ومع وجود تلك الشروط السياسية، سيتم تعزيز ودعم قدرة الأمم المتحدة أو أي منظمة أو طرف فاعل حكومي دولي أو إقليمي. ولذلك ترحب أرمينيا بالمبادرة اليابانية لعقد هذه المناقشة المفتوحة. وهذه فرصة لاستعراض وتأمل تجربتنا الماضية في التعامل مع مسألة بناء السلام بعد انتهاء الصراع ولإبراز الجوانب ذات الأولوية للإجراءات العملية الموحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيبال.

السيد أشاريا (نيبال) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بياني بتقديم الشكر لكم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن المسألة الهامة لبناء السلام بعد انتهاء الصراع.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به من فوره ممثل بنغلاديش بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

إن جهود بناء السلام بعد انتهاء الصراع وهيكله أعمال قيد التنفيذ في الأمم المتحدة. ويشكل بناء السلام نهجا متعدد الأبعاد نحو منع البلدان التي مزقتها الحرب من العودة إلى حلقة الصراع. وهو يضطلع بدور هام للتدخل في خضم أنشطة توفير الأمن وتحقيق التنمية العادية بتهيئة بيئة مفضية إلى المضي بهما في طريق تحقيق الأمن والسلام المستدامين والتحول الاجتماعي – الاقتصادي. ولذلك يشمل بناء السلام، بطبيعة الحال، الجهود الدبلوماسية والأمنية والاقتصادية. وعلينا ألا نتغاضى عن تلك الحقيقة الأساسية.

ولا شك أن الأمن والتنمية أمران يعزز كل واحد منها الآخر. ويتعين إقامة توازن دقيق بين الأمرين، بغية أن يقودا بفعالية أي بلد نحو مرحلة ما بعد انتهاء الصراع. ولتحقيق ذلك واستمراره، علينا أن نشجع اتخاذ إجراء متسق من البداية مباشرة، بغية كفالة الملكية الوطنية للعملية بأكملها ببناء القدرات والتصدي للتحديات الأمنية العاجلة وتعزيز أنشطة تحقيق الاستقرار من خلال الإيصال العاجل للخدمات وزيادة الجهود الإنمائية.

ونحن جميعا ندرك حالة ضعف المرحلة الانتقالية. ولذلك، فإن إعادة نذر يسير من الأمن ينبغي أن يعقبه فورا التعزيز المتزامن للحالة السياسية وتدعيم الأمن والتشجيع الفعال للأنشطة الاقتصادية المدرة للدخل بغية غرس الأمل في عقول السكان. ولا يمكن لأي تدبير آخر أن يفوق التأثير الإيجابي للتوزيع المبكر لفوائد السلام على الجمهور العام في

بعث الأمل والثقة من أجل التعمير والتعافي. وفي أغلب الأحيان، تتعلق قضية الصراع بالحرمان.

ولذلك، فإن كفالة تحقيق التنمية الفعالة والسريعة حتى إن كانت في أدنى مناخ لتوفير الأمن ستكون مضاعفا إيجابيا جيدا. وهنا ينبغي أن توفر لجنة بناء السلام لنفسها مكانة لائقة قوية.

وتوخينا هذه اللجنة باعتبارها الهيئة الاستشارية الحكومية الدولية التي تركز على تعبئة الموارد وزيادة الوعي بالملامح الدولية للبلدان المدرجة في جدول أعمالها وتنسيق أنشطة بناء السلام هناك. ولقد أصبحت الآن أداة هامة في تعزيز السلام والاستقرار في بعض البلدان الخارجة من الصراعات. ولكن لا يزال يتعين عليها أن تعزز تماما عملها في الميدان أو تترك بصمة قوية على الأرض. وبالتالي فإن التنسيق والاتساق والتعاون في الميدان وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي سيعزز فعاليتها بدرجة كبيرة.

ونظرا لأن عملية بناء السلام ليست عملية خطية، فإن إدماج وتنسيق أنشطة بناء السلام بدءا من المرحلة المبكرة لحفظ السلام يعزز بدرجة كبيرة عمل اللجنة. وبالمثل فإن توفر الموارد المستدامة لبناء السلام وفعالية وسرعة إيصالها وزيادة تعزيز مكتب دعم بناء السلام ستساعد في توطيد جهود بناء السلام بصورة أفضل. وفي هذا السياق، فإن وفد بلدي يثق بأن استعراض لجنة بناء السلام لعام ٢٠١٠، سيتوصل إلى نتائج ملموسة لجعل اللجنة أكثر فعالية وكفاءة في الأيام القادمة. إن نيبال، بصفتها عضوا في اللجنة التنظيمية التابعة للجنة بناء السلام، ستبذل جهدها تحقيقا لهذه الغاية.

ورغم اختلاف بيئة بناء السلام من بلد إلى بلد، فإننا نرى قواسما مشتركة في نهج بناء السلام ولبناته. وسيساعد تراكم عناصر رئيسية لبناء السلام الفعال في تكثيف تركيزنا على العناصر الحاسمة لعملية السلام.

لقد حان الوقت لتعزيز جهودنا الجماعية والأوضاع المؤسسية للتعامل مع تحديات بناء السلام عن طريق تعزيز الأمن وإعادة التأهيل والانتعاش بالتزامن مع الاستغلال الحقيقي للموارد ولرأسمالنا السياسي. وعلى الأمم المتحدة أن تعزز آمال وأحلام السلام والرفاه الاقتصادي للملايين في المجتمعات التي تمزقها الحروب. وكما ذكر في أحيان كثيرة، إذا استجاب المجتمع الدولي، بقيادة منظومة الأمم المتحدة، بسرعة واتساق وفعالية، ستكون هناك فرصة أكبر لاستدامة السلام وإرساء أسس التنمية المستدامة. ولا يمكن أن يكون ذلك أصح في أي مسعى آخر منه في حالة بناء السلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بعد المشاورات التي جرت بين أعضاء مجلس الأمن، أذن لي بأن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس:

”يشير مجلس الأمن إلى البيانات الصادرة عن رئيسه (S/PRST/2010/2 و S/PRST/2009/23 و S/PRST/2008/16)، ويشدد على الأهمية الحاسمة لبناء السلام في مرحلة ما بعد النزاع بوصفه أساسا لتحقيق السلام والتنمية الدائمين في أعقاب النزاعات. ويشدد المجلس على الحاجة إلى وضع استراتيجيات فعالة لبناء السلام لكفالة تحقيقهما.

”ويقر مجلس الأمن بأن بناء السلام الدائم يقتضي اعتماد نهج متكامل يعزز الترابط بين الأنشطة السياسية والأمنية والإنمائية وتلك المتعلقة بحقوق الإنسان وسيادة القانون. ويقر المجلس بالدور الهام الذي يمكن أن تضطلع به الأمم المتحدة في دعم السلطات الوطنية لوضع استراتيجيات لبناء السلام تلبي بشكل متزايد وشامل الاحتياجات ذات

الأولوية. ويشجع المجلس الشركاء الدوليين على تأييد هذه الاستراتيجيات على كل من الصعيد الدولي والإقليمي والوطني والمحلي.

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد أهمية تولي السلطات الوطنية زمام الأمور وأهمية تنمية القدرات الوطنية، ويشدد على ضرورة النظر في استراتيجيات بناء السلام وفقا للظروف السائدة في كل بلد. وفي هذا الصدد، يقر المجلس بضرورة تحمل السلطات الوطنية المسؤولية في أقرب وقت ممكن لإعادة تشكيل المؤسسات الحكومية وتغيير وظائفها من أجل تلبية جميع الاحتياجات الرئيسية لبناء السلام. ويشدد المجلس على أنه لا بد من دعم الحكم الذي يقوم على الديمقراطية والشفافية والمساءلة من أجل تحقيق سلام دائم.

”ويؤكد مجلس الأمن أهمية تسوية النزاعات السياسية بصورة سلمية في حالات ما بعد النزاع ومعالجة أسباب النزاع العنيف، بوصفهما عنصرين أساسيين لتحقيق السلام الدائم. ويقرّ المجلس بأهمية المضي قدما في عملية السلام والتعايش السلمي من خلال الحوار الشامل والمصالحة وإعادة الاندماج. ويؤكد المجلس من جديد أنه لا بد من القضاء على ظاهرة الإفلات من العقاب إذا أريد لمجتمع يتعافى من النزاع أن يطوي صفحة الانتهاكات الماضية المرتكبة ضد المدنيين المتضررين من النزاع المسلح ويمنع وقوع هذه الانتهاكات في المستقبل. ويشدد المجلس على أهمية إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة لتحقيق السلام المستدام.

”ويقر مجلس الأمن بأن إصلاح قطاع الأمن أمر لا بد منه لعملية بناء السلام ويؤكد أنّ السلطات الوطنية هي التي ينبغي أن تتولى زمام هذا الإصلاح. ويقتضي إصلاح قطاع الأمن بشكل فعال إقامة قطاع أمن مهني وفعال ومسؤول، ولا سيما استحداث قدرات وطنية من شرطة وجيش تشرف عليها مدنيا حكومة ديمقراطية. ويشدد المجلس على أنّ من المهم، لإصلاح قطاع الأمن، اتباع نهج شامل لقطاعات متعددة يعزز سيادة القانون، ولا سيما من خلال إقامة نظام مستقل للعدالة والسجون. ويطلب المجلس إلى الأمين العام أن يشير في تقاريره عن بعثات محددة، عند الاقتضاء وعندما يكلف بذلك، إلى ما تحرزه من تقدم في دعم السلطات الوطنية من أجل تقديم دعم دولي منسق وشامل لبرامج إصلاح القطاع الأمني التي تتولاها تلك السلطات.

”ويقر مجلس الأمن بأهمية السعي لتحقيق الاستقرار السياسي والأمن، إلى جانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية من أجل توطيد السلام. ويشدد المجلس على أهمية إبراز المكاسب التي يعود بها السلام بشكل سريع، ولا سيما من خلال توفير الخدمات الأساسية، للمساعدة في إشاعة الثقة والالتزام بعملية السلام. ويقر المجلس بأن إعادة دمج اللاجئين والمشردين داخليا والمحاربين السابقين بالتزامن مع إصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، لا ينبغي أن ينظر إليها بشكل منعزل، بل ينبغي أن تتم في إطار السعي الشامل لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية، مع التركيز بوجه خاص على إنعاش الأنشطة الاقتصادية. وفي هذا الصدد، يلاحظ المجلس أن ارتفاع مستويات البطالة في أوساط الشباب يمكن أن يشكل عقبة كأداء أمام بناء السلام المستدام.

”وإذ يسلّم مجلس الأمن بأهمية تنمية قدرات الدول، فإنه يشدد أيضا على أهمية زيادة الاهتمام بإعادة بناء المجتمعات المحلية المتضررة من النزاع وتمكين السكان المتضررين، ولا سيما المدنيون الضعفاء، من قبيل الأطفال والمسنين واللاجئين والمشردين داخليا وانتهاج سياسات متسقة في هذا المجال. ويحيط المجلس علما بضرورة تقديم المساعدة للمتضررين في هذا الوضع. ويؤكد مجلس الأمن، وفقا لقراريه ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) على الدور الأساسي الذي يمكن أن تؤديه النساء والشباب في إعادة اللحمة إلى النسيج الاجتماعي، ويشدد على الحاجة إلى إشراكهم في صوغ استراتيجيات ما بعد النزاع وتنفيذها لكي يتسنى أخذ توقعاتهم وحاجاتهم في الاعتبار.

”ويلاحظ مجلس الأمن أن الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة والإرهاب والاتجار غير المشروع بالأسلحة والاتجار بالبشر يمكن أن تشكل تهديدات عابرة للحدود الوطنية تخل بتوطيد السلام في البلدان الخارجة من النزاع، ويؤكد أهمية زيادة التعاون على الصعيدين الدولي والإقليمي على أساس من المسؤولية العامة والمشتركة للتصدي لها بفعالية.

”ويكرر مجلس الأمن تأكيد أهمية الشروع في تقديم المساعدة لبناء السلام في أبكر مرحلة ممكنة. ويقر مجلس الأمن بأهمية الدور الحاسم الذي تضطلع به لجنة بناء السلام في إيلاء الاهتمام لأولويات بناء السلام، ولا سيما من خلال حشد الدعم والموارد وتحسين تخطيط الجهود المبذولة لبناء السلام وتنسيقها. ويقر المجلس كذلك بالحاجة إلى رفع مستوى التنسيق مع اللجنة، ويتطلع إلى استعراض لجنة بناء السلام لعام ٢٠١٠ وإلى التوصيات المتعلقة بكيفية تعزيز دورها.

”ويقر مجلس الأمن بأهمية تعزيز التنسيق بين الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف المعنية لضمان ورود الدعم المالي المضمون والمتسق والسريع لبناء السلام بعد انتهاء النزاع.

”ويؤكد المجلس ضرورة أن تضطلع آيات التمويل المخصصة لتلبية الاحتياجات التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع، ولا سيما صندوق بناء السلام، بدور محفز ينبغي أن يعقبه تمويل أكبر حجماً وأبعد أجلاً في أول مرحلة ممكنة من أجل الاضطلاع بجهود الإنعاش وإعادة البناء. ويشجع المجلس على زيادة التآزر بين صندوق السلام ولجنة بناء السلام.

”ويقر مجلس الأمن بضرورة توسيع دائرة الخبراء المدنيين وزيادة عددهم، ولا سيما من البلدان النامية ومن النساء، من أجل المساعدة في تنمية القدرة الوطنية، ويشجع الدول الأعضاء والأمم المتحدة وسائر الشركاء المعنيين على تعزيز التعاون والتنسيق في بناء هذه القدرات. ويتطلع المجلس إلى التوصيات المتعلقة باستعراض قدرات الموظفين المدنيين التابعين للأمم المتحدة الذي يرد في التقرير الذي قدمه الأمين العام متابعة لتقريره (S/2009/304).

”ويشدد مجلس الأمن على ضرورة أن تعزز منظومة الأمم المتحدة الشراكة الاستراتيجية مع غيرها من المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، وكذلك مع المؤسسات المالية، وبخاصة عن طريق تعزيز الترابط والتنسيق بين خططها وبرامجها. وفي هذا الصدد، يتطلع المجلس إلى تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والبنك الدولي على صعيدي المقر والميدان على حد سواء، وإلى أن يدرج الأمين العام

في تقرير المتابعة نفسه تفاصيل ما اتخذ من خطوات من أجل الاستجابة بطريقة أكثر سرعة واستشرافا ومسؤولية لاحتياجات القطاعات الرئيسية لبناء السلام على النحو المطلوب.

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2010/7.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٠.